



دولة الكويت - وزارة التربية



المنظمة العربية للتربية
والثقافة والعلوم

المؤتمر الثامن لوزراء التربية والتعليم العرب

"المعلم العربي بين التكوين الناجع والتمكن المهني"



التقرير النهائي

الكويت 1-2 مايو/ أيار 2012

التقرير النهائي

للمؤتمر الثامن لوزراء التربية والتعليم العرب

"المعلم العربي بين التكوين الناجع والتمكن المهني"

الكويت 1-2 مايو/ أيار 2012

بدعوة كريمة من معالي الأستاذ الدكتور نايف فلاح مبارك الحجرف وزير التربية ووزير التعليم العالي، نظمت المنظمة العربية للتربية والثقافة العلوم في الكويت المؤتمر الثامن لوزراء التربية والتعليم العرب يومي 1 و2 مايو/ أيار 2012 تحت شعار:

"المعلم العربي بين التكوين الناجع والتمكن المهني"

بمشاركة وفود من (20) دولة عربية ومنظمات إقليمية ودولية (ملحق 1)

الجلسة الافتتاحية:

عقدت الجلسة الافتتاحية للمؤتمر في تمام الساعة العاشرة من صباح يوم الثلاثاء 1 مايو/أيار 2012، وافتتحت بالسلام الوطني لدولة الكويت ثم تلاوة مباركة من آيات الذكر الحكيم ، كما تم إلقاء الكلمات الافتتاحية الآتية:

كلمة معالي الأستاذ الدكتور نايف فلاح مبارك الحجرف وزير التربية ووزير التعليم العالي بدولة الكويت استهلها بالترحيب بأصحاب المعالي الوزراء ورؤساء الوفود وجميع المشاركين من ممثلي المنظمات الدولية والإقليمية والخبراء، في الكويت، ثم توجه بالشكر لسلطنة عمان على استضافتها للمؤتمر السابع الذي عقد في مارس 2010 ، وإلى معالي الأستاذ يحيى سعود السليمي / وزير التربية والتعليم السابق في سلطنة عمان، وإلى معالي الدكتورة مديحة بنت أحمد الشيبانية وزيرة التربية والتعليم بسلطنة عمان على متابعتها لجهود وتوصيات المؤتمر السابع، وإلى معالي الأستاذ الدكتور

محمد العزيز ابن عاشور المدير العام للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم لجهودهم جميعا في متابعة تنفيذ التوصيات التي أسفر عنها المؤتمر السابع .

وأكد معاليه أن الإهتمام بالمعلم، وتمكينه من أداء رسالته، ودعمه في تذليل الصعوبات التي قد تعترض مسيرته، والحرص على تطوير قدراته لمواكبة تطورات العصر..كلها أمور باتت ضرورية ليعود للمعلم دوره الريادي في المجتمع، فالمعلم "أمة في جسد واحد.." وواجب الجميع مجتمعا وقيادة دعم المعلم والإيمان برسالته السامية. فهو المؤتمن على أبنائنا الذين هم ثمرة الحاضر وزاد المستقبل وعماده.. فمستقبلنا كأمة يتمثل بأبنائنا الذين ينتظمون في فصولهم الدراسية كل صباح وأمامهم المعلم المؤتمن على هذا المستقبل.. فليكن إعداد المعلم وتمكينه كحجم المستقبل وتطلعاته وتحدياته..ولتكن رسالة المعلم رسالتنا جميعا..لنطمئن على مستقبلنا..ولنرتقي بأمتنا.. (ملحق 2).

كلمة معالي الأستاذ الدكتور محمد العزيز ابن عاشور المدير العام للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، أعرب فيها عن ابتهاجه وسروره بعقد هذا المؤتمر بضيافة كريمة من دولة الكويت، ورفع إلى سامي مقام صاحب السمو الأمير صباح الأحمد الجابر الصباح أمير دولة الكويت أخلص عبارات الاحترام والإكبار. كما توجه بالشكر إلى معالي الأستاذ الدكتور نايف فلاح الحجرف وزير التربية ووزير التعليم العالي بدولة الكويت على ما لقيه المشاركون في المؤتمر منذ حلولهم بأرض الكويت من كرم الوفادة وحسن استقبال ورعاية من لدن وزارته واللجنة الوطنية للتربية والثقافة والعلوم. كما عبر عن فائق التقدير والاحترام إلى معالي السيدة الدكتورة مديحة الشيبانية وزيرة التربية والتعليم بسلطنة عمان رئيس الدورة السابعة المنقضية للمؤتمر لما بذلته معاليها، طيلة رئاستها الموفقة، من جهود سخية ومن تعاون مثمر مع المنظمة لتنفيذ التوجهات والتوصيات الصادرة عن المؤتمر لخدمة قطاع التربية والتعليم بالوطن العربي .

وأشار إلى أن توفير بيئة مستدامة للرفي التعليمي والمعرفي والثقافي يتسنى فيها للإنسان العربي نيل فرص التحصيل المعرفي والإنتاج والإبداع وتوظيفها لخدمة التقدم والرفي، هو شرط أساسي لتحقيق النهضة العربية المنشودة. وقد كان اختيار موضوع هذا المؤتمر اختيارا موفقا يرتبط بتوجهات المنظمة فيما يخص تنفيذ خطة تطوير التعليم في الوطن العربي التي أقرتها القمة العربية في دمشق 2008، وبخاصة الجانب المتعلق بإعادة النظر في مناهج وطرق إعداد المدرسين وتأهيلهم وتمكينهم. حيث تحظى مسألة الارتقاء المهني بسلك التعليم بمنزلة الصدارة في مشروع

إصلاح التعليم. كما أكد على أن المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم لن تدخر جهداً للمساهمة في تحقيق ما ينبثق عن المؤتمر من توجهات وتوصيات في ظل دعم الدول السخي وحرصهم التام على الرقي بالتعليم في الدول العربية (ملحق 3).

كلمة معالي الدكتورة مديحة بنت أحمد الشيبانية وزيرة التربية والتعليم بسلطنة عمان رئيس المؤتمر السابع، بدأتها بشكر دولة الكويت على احتضان أعمال المؤتمر الثامن في عاصمة الكويت مدينة المحبة والإخاء، كما تقدمت بالشكر إلى المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ممثلة بمعالي الأستاذ الدكتور محمد العزيز ابن عاشور مديرها العام على ما تقوم به من جهود مخصصة لتفعيل دورها التربوي والثقافي والعلمي. وتوجهت بالشكر والثناء إلى معالي نايف فلاح الحجرف وزير التربية ووزير التعليم العالي بدولة الكويت على الجهود المبذولة لإنجاح فعاليات هذا المؤتمر. ثم أضافت أن تجدد اللقاءات على المستوى العربي هو بمثابة وقفات للمراجعة والتقييم للمسيرة التربوية العربية بعناصرها كافة، وبيّنت أن اختيار موضوع المعلم العربي بين التكوين الناجع والتمكين المهني كان اختياراً موفقاً، وأكدت أن مؤتمر الوزراء السابع مسقط 2010 الذي تناول التعليم ما بعد الأساسي (الثانوي) كان له الأثر في تعزيز المنجزات التي حققتها السلطنة في مجال الالتحاق بالتعليم ما بعد الأساسي وتنويع مساراته لتلبية حاجات سوق العمل، وأكدت على أهمية إعادة النظر في برامج إعداد المعلم بالاستفادة من التجارب الرائدة في هذا المجال. وأنه لا بد من إعادة النظر في أدوار كل من المؤسسات الأكاديمية المعنية بإعداد المعلم ووزارة التربية والتعليم وإيجاد آليات لتحقيق الشراكة والتكامل فيما بينها. وأشارت إلى أنه لا بد من إيجاد نظام للحوافز والمحاسبية بما يتناسب ومتطلبات تمهين التعليم. (ملحق 4).

كلمة الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ألقته سعادة السفيرة فائقة سعيد الصالح مستشار الأمين العام، بدأتها بنقل تحيات معالي الأمين العام لجامعة الدول العربية الدكتور نبيل العربي إلى المؤتمر، وقدمت اعتذاره عن عدم مشاركته لانشغالات أخرى مرتبطة بسياسات الدول العربية. وأشارت إلى اهتمام الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بقضية تطوير التعليم في الوطن العربي وبخاصة في هذه الظروف التي تمر بها الدول العربية، حيث أولت القمم العربية اهتماماً كبيراً بمجال التعليم ووضعته ضمن جدول أعمالها كبنء دائم وآخرها قمة بغداد 2012. وفيما يخص المعلم، بيّنت أن الأمانة العامة وضعت الإطار الاسترشادي لمعايير أداء المعلم العربي منذ عام 2008 وذلك بالتعاون مع الألكسو وعدد من المنظمات العربية الإقليمية وشبه الإقليمية والدولية وقد

تضمن هذا الإطار السياسات والبرامج كما تم النظر في إنشاء مركز إقليمي عربي للتميز بهدف تطوير المعلمين آملة أن يرى النور. (ملحق 5).

كلمة اليونسكو ألقاها الدكتور حمد الهمامي مدير مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية، نقل في مستهلها تحيات معالي ارينا بوكوفا المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) وشكرها على دعوتها للمشاركة في المؤتمر، وقال إن المتتبع لمسيرات تطوير التعليم يجد بأن العالم مر خلال القرن الماضي بمتغيرات متعددة تم خلالها بذل جهود على مستويات مختلفة لتجديد نظم التربية وتحديثها في مختلف الدول ، وقد اتسمت كل فترة من هذه الفترات بتركيز على جانب أو جوانب متعددة من النظم التربوية من أهمها المعلم الذي يعتبر الركيزة الأساسية في عمليات التعليم والتعلم وهو المتغير الأساسي في عمليات الإصلاح والتطوير، لذلك فإن إصلاح نظم إعداد وتدريب المعلمين وتحديثها لا بد أن يكونا في مقدمة الأولويات التربوية المعاصرة، ثم أشار إلى توجه اليونسكو الذي يؤكد على تكامل السياسات والمؤسسات العاملة في مجالات التدريب والإعداد قبل الخدمة وتلك المسؤولة على مجالات التدريب أثناء الخدمة. وقال أن تقارير الرصد الدولية حول التعليم للجميع، تبين أن المعلمين يعانون من ضعف إمام بالمناهج ، ومن ممارستهم لأساليب تقليدية جامدة في التعليم والتقييم ، ومن قلة الوقت الذي يوفره لتعليم الأولاد ومتابعته . وأنه لا بد من تطوير السياسات الوطنية الموجهة نحو تحسين أوضاع المعلمين في البلدان العربية، وتحسين أساليب التطوير المهني ونوعية الإعداد في مؤسسات الإعداد، وضمان جودة برامج إعداد المعلمين، وتعزيز المعرفة العربية حول أحوال المعلمين (ملحق 6).

كلمة مكتب التربية العربي لدول الخليج ألقاها معالي الدكتور علي القرني المدير العام، استهلها بتحية المؤتمر باسمه ونيابة عن منسوبي مكتب التربية العربي لدول الخليج الذي يتمنى للمؤتمر السداد والفلاح. ثم أشار إلى أهمية هذا اللقاء الذي تتبع من كونه خصص للمعلم وهذا كفيل بأن يجعله في موضوعه أهم مؤتمر يمكن عقده حول التعليم. ذلك أن تطوير التعليم لا يمكن أن يتحقق مطلقا مهما بذل في تطوير المناهج والبيئة المدرسية والنشاطات ونموها إذا لم يسبق كل هذه الجوانب المهمة الانتهاء من تحسين وضع المعلم اختيارا وإعدادا وتدريبا وقبل ذلك كله تحفيزا معنويا وماديا . ونوه إلى أن مكتب التربية العربي لدول الخليج خصص جل موارده وإمكاناته لدعم المعلم من خلال برامج وفعاليات محدده تتناول إثراء البيئة التربوية من حوله وإيجاد البرامج التدريبية المناسبة وتوفير المصادر التي تسهم في تنميته مهنيا كما بين أن المكتب قد أنشأ للمعلمين بوابة الكترونية يتفاعل

معها المعلمون بشكل يومي و يتبادلون الخبرات والتجربة ويحصلون على ما يعزز خبراتهم ويتفاعل معها اليوم آلاف المعلمين ليس على مستوى الدول الأعضاء في المكتب بل في العالم العربي كله، وأخيراً أشار إلى أن المكتب يضع أمام أصحاب المعالي والسمو نواتج المكتب تحت تصرف المعلم العربي في مختلف الدول (ملحق 7).

كلمة البنك الدولي ألقاها السيد مراد الزين مدير التربية، عبر فيها عن سعادته بالمشاركة في المؤتمر نيابة عن البنك الدولي وخاصة أن هذا المؤتمر يتناول أحد التحديات التنموية الحاسمة في منطقة العالم العربي حالياً وهي: دور المعلمين في تحسين الأنظمة التربوية. وخاصة أن الاختبارات الدولية بينت تدني تحصيل الطلبة في مادتي الرياضيات والعلوم، ومن المرجح جداً أن سبب ذلك يعود إلى ضعف نوعية خدمات التعليم. ثم أشار إلى البرنامج العربي لتحسين جودة التعليم الذي يتم تنفيذه بالتعاون بين البنك الدولي ومنظمة الألكسو ويهدف إلى تجويد عملية التعليم للارتقاء بمخرجاته وبلوغ المعايير الدولية في المجال. كما أشار إلى الدراسات الميدانية التي يقوم بها البنك حول السياسات التعليمية في عدد من الدول العربية، وأخيراً أكد على أن التعليم جيد النوعية يعتبر سلعة نفع عام /إقليمية ينبغي على الجميع العمل عليها معاً بطريقة جديدة. وما أصبح حاسم الأهمية ليس فقط ما نعمل عليه ومتى نعمل عليه، بل أيضاً طريقة عملنا عليه. (ملحق 8).

الجلسة الإجرائية:

عقدت الجلسة الإجرائية في تمام الحادية عشرة والرابع من صباح الثلاثاء 1 مايو/أيار 2012، وبدأت باختيار معالي الدكتور نايف فلاح مبارك الحجرف وزير التربية ووزير التعليم العالي بدولة الكويت رئيساً للمؤتمر الثامن .

ووافق المؤتمر على:

أ . تشكيل هيئة مكتب المؤتمر على النحو الآتي:

- معالي الدكتور نايف فلاح مبارك الحجرف وزير التربية ووزير التعليم العالي بدولة الكويت رئيساً
- معالي أ.د. لميس العلمي وزيرة التربية والتعليم العالي بدولة فلسطين نائباً للرئيس
- الدكتور محمد بن سعود آل مقبل المملكة العربية السعودية مقررراً عاماً

ب . تشكيل لجنة الصياغة على النحو الآتي:

رئيساً	المملكة العربية السعودية	السيد محمد بن سعود آل مقبل
عضوا	المملكة الأردنية الهاشمية	السيد محمد أحمد الزعبي
عضوا	جمهورية الصومال	السيد عصام حسين الجامع
عضوا	الجمهورية اللبنانية	السيد مازن عبد الفتاح الخطيب
عضوا	الجمهورية اللبنانية	السيدة بشرى بغدادى عذره
عضوا	جمهورية مصر العربية	السيد رمضان محمد رمضان
عضوا	الجمهورية الإسلامية الموريتانية	السيد إزيد بيه بن محمد محمود
عضوا	دولة الكويت	السيدة يسرى العمر
عضوا	المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم	السيد أحمد سيد خليل
عضوا	المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم	السيد يحيى الصايدي
عضوا	المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم	السيدة حياة وادي

ج . اعتماد جدول أعمال المؤتمر كما اقترحتة لجنة الخبراء (ملحق 9).

جلسة العمل الأولى:

عقد المؤتمر جلسة العمل الأولى في الساعة الحادية عشرة والنصف من صباح يوم الثلاثاء 1 مايو/أيار 2012 برئاسة معالي الدكتور نايف فلاح مبارك فلاح مبارك الحجرف وزير التربية ووزير التعليم العالي بدولة الكويت حيث نظر في الموضوعات الآتية:

أولاً : تقرير تنفيذ توصيات المؤتمر السابع (ملحق 10) :

قدم معالي الأستاذ الدكتور محمد العزيز ابن عاشور المدير العام للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم تقريراً عن تنفيذ توصيات المؤتمر السابع لوزراء التربية والتعليم العرب. وذكر بأنه قد صدر عن المؤتمر السابع الذي عقد في مسقط 7 و 8 مارس 2012 تحت عنوان: التعليم ما بعد الأساسي (الثانوي) تطويره وتنويع مساراته، عشر توصيات، سبع منها موجهة إلى الدول العربية وثلاث إلى المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.

وفي إطار متابعة تنفيذ التوصيات، تلقت المنظمة تقارير من عشر دول عربية هي: مملكة البحرين - الجمهورية التونسية - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية - جمهورية السودان - الجمهورية العربية السورية - سلطنة عمان - دولة قطر - دولة الكويت - الجمهورية اللبنانية - المملكة المغربية. وقد ورد تقرير دولة الإمارات العربية المتحدة يعدّ الانتهاء من كتابة التقرير.

وقد بين معالي المدير العام في تقريره جهود الدول العربية في تنفيذ التوصيات الموجهة لها على النحو الآتي:

1. التوصيات الموجهة إلى الدول:

التوصية الأولى: دعوة الدول العربية إلى تنفيذ ما تعلق بمجال التعليم ما بعد الأساسي (الثانوي) الوارد في خطة تطوير التعليم في الوطن العربي بالتنسيق مع المنظمة العربية، ووضع خطط وطنية لتحسين نسب الالتحاق بالتعليم ما بعد الأساسي (الثانوي) وفقاً لظروف كل دولة، وسعيًا إلى الاقتراب من المؤشرات المحددة في خطة تطوير التعليم في الوطن العربي. وتم تنفيذ هذه التوصية في بعض الدول حسب توجهات كل دولة وسقف طموحاتها وفي هذا المجال:

- سعت بعض الدول إلى توسيع طاقة الاستيعاب في هذه المرحلة، وتخفيف نسب الانقطاع، وتطوير نسبة التكافؤ بين الإناث والذكور وبين الوسطين الحضري والقروي، وتوسيع شبكة المؤسسات التعليمية، ووضع إطار منهجي لمزيد مرونة المرحلة الثانوية بمختلف مساراتها.
- وعملت دول أخرى على اتخاذ إجراءات لتيسير اندماج التلاميذ عند انتقالهم من التعليم الإعدادي إلى المرحلة الثانوية.
- كما سعت دول أخرى إلى وضع مرجعية وطنية لجودة الفضاء المدرسي ووضع برنامج لتأهيل المدرسين وتكوينهم في اللغات.

التوصية الثانية: تنويع مسارات التعليم ما بعد الأساسي (الثانوي) بما يراعي مستويات الطلاب واختلاف قدراتهم وميولاتهم ووضع آليات تسهل الانتقال بين المسارات.

ونفذت هذه التوصية بنسب متفاوتة بين الدول:

فعملت بعض الدول على فتح المسارات بين التعليم الأكاديمي العام والتعليم المهني والتقني، وتسهيل انتقال الطلاب من التعليم الفني إلى الأكاديمي في الاتجاهين، وإدخال تخصصات جديدة بالمدارس الثانوية الفنية تراعي سوق العمل.

- وعملت دول أخرى على إرساء خارطة شعب للتعليم الثانوي شاملة لمختلف التخصصات، ودعم التوجيه إلى الشعب العلمية والتكنولوجية، وإرساء نظام إعادة توجيه مرن.
- وسعت فئة الثالثة من الدول إلى تنويع مسارات التعليم والتكوين المهنيين، وإلى وضع مواد إلزامية واختيارية بهدف إتاحة الفرص للطلاب للاختيار بحسب ميولهم وتوجههم المهني، وإلى إعداد الدراسات المرجعية لإرساء بنية للكشف عن التلاميذ الموهوبين واستقبالهم ومصاحبتهم.

التوصية الثالثة: وضع آليات للتوجيه والإرشاد لمساعدة الطلاب على اختيار المسار المناسب لقدراتهم وميولهم. وقد اختلفت الإجراءات المتخذة للاستجابة لهذه التوصية من دولة إلى أخرى.

- فعملت بعض الدول على وضع استراتيجيات لتطوير منظومة التوجيه المدرسي والجامعي لدعم التوجيه نحو الاختيار الأمثل للمسارات المقترحة، وتنظيم برامج إرشادية وتوجيهية مهنية للطلبة في مختلف المراحل.
- وقامت دول أخرى بتنظيم معارض وأبواب مفتوحة للتوجيه المدرسي والمهني نهاية كل عام على المستويين المحلي والوطني.

التوصية الرابعة: تطوير مسار التعليم الفني والمهني وتعزيزه وتوسيع آفاق التعليم العالي له. وقد اتجه اهتمام جل الدول في هذا المجال إلى:

- رفع نسب التلاميذ الموجهين إلى سلك التعليم التقني ووضع الخطط والتدابير اللازمة لرفع نسب الالتحاق به،
- توسيع مسارات التعليم والتكوين المهنيين،
- إنشاء معاهد جديدة للتعليم التقني والمهني،
- تجهيز المؤسسات الحاضنة للمسالك التقنية بالمستلزمات الفنية والبشرية.

كما عمل بعض الدول على وضع معايير متوافقة مع سوق العمل في مستوى مخرجات هذا النوع من التعليم.

التوصية الخامسة: التوظيف الفعال لتقانات المعلومات والاتصال في منظومة التعليم، والعمل على إرساء صناعة عربية لتقانات التعليم في خدمة الدول العربية. وفي سعيها إلى العمل بهذه التوصية:

- انصب اهتمام فئة أولى من الدول على تهيئة البيئة التحتية بالمدارس للتمكن من التوظيف الفعال لتقنيات المعلومات والاتصال كتجهيز المؤسسات التربوية بالحواسيب وتمكينها من قاعات للإعلام الآلي،
- واتجه اهتمام فئة ثانية من الدول إلى إدماج تقانات المعلومات والاتصال في العملية التعليمية من خلال ربط المدارس بشبكات الانترنت.
- وعملت فئة ثالثة على تدريب أفراد الهيئة التعليمية على استخدام تقانات المعلومات والاتصال في التعليم وإنتاج محتويات إلكترونية ونشر ثقافة التعلم الإلكتروني.

التوصية السادسة: إحالة الإطار الاسترشادي لمعايير أداء المعلم (سياسات وبرامج) إلى المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم لاتخاذ الإجراءات المناسبة لاعتماده من أجل الاستفادة منه للارتقاء بأوضاع المعلمين. وعملا بهذه التوصية، أحالت المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم الإطار الاسترشادي إلى الدول العربية لإبداء الرأي حول مدى مناسبه للارتقاء بأوضاع المعلمين، وتلقت ردود ست دول، في حين أشارت بعض الدول الأخرى إلى أنها مازالت تقوم بدراسته، ويجري حاليا التواصل مع بقية الدول وستتم إحالة الردود إلى الجهة المعدة للدليل لمراجعته ووضعها في صورته النهائية.

التوصية السابعة: دعم المرصد العربي للتربية الذي أنشأته المنظمة في إطار تنفيذ خطة تطوير التعليم في الوطن العربي. وتمثلت استجابات الدول إلى هذه التوصية بالخصوص في تعيين منسقين وطنيين للمرصد، والمشاركة في اجتماع منسقي خطة تطوير التعليم والمرصد العربي للتربية، وملء الاستبيانات المندرجة في ذات الإطار.

- كما بادرت بعض الدول بإنشاء مرصد للتربية على الصعيد الوطني،
- وعملت فئة ثالثة من الدول إلى تطوير برامجها الإحصائية في وزارات التربية.

أما فيما يتعلق بالصعوبات التي واجهت تنفيذ هذه التوصيات فقد تمثلت في: التفكير النمطي للطلبة وعزوف بعضهم عن التكوين المهني، وضعف الحاجة لخريجي التعليم المهني في سوق العمل. والنظرة الدونية لدى الأهل في مجال اختيار التعليم المهني والتقني، والتمويل نظرا للتكلفة العالية للتكوين التقني والمهني. واختلاف المصطلحات التربوية واختلاف السلم التعليمي العربي.

أما عن المقترحات التي تقدمت بها الدول التي أجابت فقد كانت على النحو الآتي:

- تكثيف الحملات التوعوية لتعريف الشباب وأولياء أمورهم بأهمية التعليم المهني، ورفع المنح للموجهين إليه.
- إحكام ربط الجسور بين التعليم والتكوين،
- مخاطبة جهات العمل لتقديم بيانات دقيقة وواضحة عن سوق العمل.
- تدريب المعلمين بأنظمة المعلومات التربوية وتنظيم ورش مشتركة لتبادل الخبرات والمستجدات.
- توحيد المصطلحات التربوية في الوطن العربي.

2. التوصيات الموجهة إلى المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم : وهي ثلاث توصيات تم تنفيذها على النحو الآتي:

التوصية الأولى: بناء معايير للتعليم ما بعد الأساسي (الثانوي) تسمح بالتقريب بين الأنظمة التربوية في الوطن العربي والاستفادة من النماذج العالمية والعربية. وقامت المنظمة في هذا الاتجاه بالآتي:

- إعداد المخطط الفني للمعايير العربية للتعليم في ضوء الاتجاهات العالمية والعربية تضمن مراحل الطفولة المبكرة والتعليم الأساسي بحلقتيه والتعليم الثانوي العام والتعليم الثانوي الفني والمهني، وتضمنت كل مرحلة معايير المتعلم، والمعلم، والإدارة المدرسية، والبنية التحتية، وتقانات المعلومات والاتصال، الخ.. وتم تكليف فريق خبراء متخصص من عدد من الدول العربية لإنجاز المعايير، في صورة كتاب شامل لكل مرحلة وسيتم الانتهاء من وضع المعايير بأجزائها الأربعة في موعد أقصاه شهر نوفمبر 2012 وسيتم عرضه على المجلس التنفيذي وعلى المؤتمر العام في ديسمبر 2012
- التوصية الثانية:** وضع دليل مرجعي لجودة مكونات التعليم ما بعد الأساسي (الثانوي) بمختلف مساراته مع إعطاء عناية خاصة لمسار التعليم الفني والمهني.

وفي هذا المجال أعدت المنظمة دليلاً مرجعياً لجودة التعليم الثانوي العام في الوطن العربي اشتمل على ثلاثة فصول رئيسية هي: مؤشرات جودة التعليم الثانوي، جودة التعليم والتعلم، التقويم، الإدارة، الإشراف التربوي والنفسي، ملامح جودة الطلاب المتخرجين. وقامت المنظمة بإرسال الدليل في صورته الأولى إلى الدول العربية للتعرف على آرائها ومقترحاتها لتطوير الدليل إضافة إلى عرضه على خبراء محكمين لدراسته وضبطه.

التوصية الثالثة: تنسيق جهود الدول العربية في مجال إنتاج المحتويات الرقمية والبرمجيات التربوية، والعمل بالتعاون مع الدول العربية على إنشاء مركز عربي متخصص في هذا المجال.

وفي هذا السبيل، كلفت المنظمة فريق عمل لإعداد وثيقة مشروع إنشاء مركز عربي للمحتويات التعليمية الرقمية. وقام الفريق برصد مجهودات الدول العربية في استخدام المحتويات التعليمية الرقمية العربية. وتضمنت الوثيقة في صورتها الأولى خمسة فصول شملت على التوالي: التقانات التعليمية الرقمية، ومؤشرات المحتويات الرقمية التعليمية العربية، والجهود العربية لتطويرها وصولاً إلى مشروع إنشاء المركز العربي للمحتويات الرقمية العربية من حيث الأهداف والمهام والمنتجات والمشاريع والموارد البشرية. وقامت المنظمة بإرسال الوثيقة في صورتها الأولى إلى الدول العربية لإغنائها وتطويرها وإبداء الملاحظات حولها.

وبعد مناقشة تقرير معالي المدير العام حول تنفيذ توصيات المؤتمر الثامن:

قرر المؤتمر:

1. الإحاطة بما قامت به المنظمة لمتابعة تنفيذ توصيات المؤتمر السابع .
2. توجيه الشكر إلى معالي المدير العام للمنظمة ومعاونيه على الجهود التي قاموا بها لتنفيذ توصيات المؤتمر .
3. التأكيد على ضرورة أن تقوم الدول بموافاة المنظمة بتقاريرها عن تنفيذ توصيات المؤتمرات بصورة منتظمة.
4. تكوين فريق عمل لمتابعة توصيات المؤتمر وتفعيلها في الواقع يتكون من رئيس المؤتمر الثامن والمدير العام للمنظمة العربية وإدارة التربية في المنظمة، ومقرر المؤتمر الثامن.

ثانياً: تقرير لجنة الخبراء للمؤتمر الثامن (ملحق 11):

قدم الدكتور بصري صالح سلمودي مقرر اجتماع الخبراء للمؤتمر الثامن لوزراء التربية والتعليم العرب تقريراً عن أعمال اللجنة التي عقدت اجتماعاتها بالكويت يومي 29 و 30 إبريل/نيسان حيث استعرض الهيكل العام للتقرير الذي تضمن ملخصات للدراسات، والتوجهات العامة للنقاش، وما خلصت إليه لجنة الخبراء من توصيات .

وبعد مناقشة تقرير لجنة الخبراء من قبل المؤتمر برزت التوجهات والتوصيات الآتية:

التوجهات:

- الارتقاء بالمعلم وتوفير منظومة حوافز له، مع تفعيل نظم مساعلة تضمن حكامه هذه النظم.
- العمل على تحسين صورة المعلم في المجتمع ورفع مكانته الاجتماعية والاقتصادية.
- العمل على إعداد المعلمين غير المؤهلين معرفياً وتربوياً في مؤسسات إعداد المعلمين المعتمدة في كل دولة.
- اشتراط الحصول على مؤهل جامعي تربوي، أو مؤهل جامعي تخصصي يتبعه مؤهلاً تربوياً من جامعة معترف بها للالتحاق بمهنة التعليم.
- أهمية ترسيخ ثقافة التطوير المهني للمعلم وبناء معايير تقييم أدائه التربوي وفقاً لآليات معتمدة وعلمية.
- ضرورة العمل بخطة تطوير التعليم في الوطن العربي كإطار عام للتطوير التربوي، وجودة المعلم على وجه الخصوص.
- الاهتمام بمؤسسات إعداد المعلمين وتدريبهم ورفدها بالكوادر المتخصصة وبتقانات المعلومات والاتصال..
- ضرورة إنشاء هيئة متخصصة تعنى بتقويم الأداء التربوي للمعلم وتسهم في تطويره المهني.
- العمل على زيادة ساعات الدراسة في مراحل التعليم العام بما يتوافق مع المؤشرات الدولية وظروف كل دولة.

التوصيات

1. التوصيات الموجهة إلى الدول العربية:

دعوة الدول العربية إلى:

1. وضع آليات للتنسيق بين مؤسسات إعداد المعلمين وتدريبهم ووزارات التربية والتعليم والتعليم العالي حول برامج ومناهج إعداد المعلمين وتدريبهم، بما يحقق الانسجام بين مخرجات هذه البرامج واحتياجات النظم التربوية والتعليمية من الأطر البشرية.
 2. توفير مراكز معتمدة متخصصة لتدريب المعلمين أثناء الخدمة، والعمل على رفع مستوى المتوافر منها بما يضمن جودتها في سياق خطة تطوير التعليم في الوطن العربي.
 3. تشجيع البحوث العلمية وخصوصا الإجرائية منها في مجال تمهين التعليم وتطويره، وتوفير التمويل المناسب لها.
 4. تمكين المعلمين من المشاركة الفاعلة في بناء السياسات وعمليات التطوير التربوي.
- ويؤكد المؤتمر على أهمية حماية المؤسسات التعليمية من الصراعات السياسية وأعمال التخريب للأثر السلبي لهذه الممارسات على الأمن الاجتماعي والحق الأصيل في التعليم.
- كما أكد المؤتمر على ضرورة رفق المرصد العربي للتربية بالمبادرات والخبرات الرائدة والبحوث والدراسات في مجال إعداد المعلمين وتطويرهم مهنياً وتسهيل تبادلها بين الدول العربية.

2. التوصيات الموجهة إلى المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم :

دعوة المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم إلى :

1. وضع معايير عربية في مجال إعداد المعلمين وتدريبهم وتقييمهم في ضوء مؤشرات الأداء الوظيفي.
2. وضع دليل عربي لتحديد أدوار المعلم في مجتمع المعرفة وتطوير البرامج المتعلقة بإعداده وتدريبه وتقييم أثر التدريب.

3. وضع دليل عربي لاعتماد منح رخصة (إجازة) مزاولة مهنة التعليم بما يضمن تمهين المعلم العربي وتطوره المهني، ونموه الوظيفي، والرفع من مكانته، ويسهل حركة المعلمين بما يحقق الاستفادة منهم في الوطن العربي وخارجه. وأن يعرض الدليل على مؤتمر وزراء التربية والتعليم القادم.

3. توصية مشتركة موجهة إلى الدول والمنظمة :

دعوة الدول العربية والمنظمة العربية إلى معاونة الدول ذات الأوضاع الخاصة في مجال إعداد المعلمين وتدريبهم، مع العناية الخاصة بالصومال.

ثالثا : تقرير عن التعليم في القدس (ملحق 12):

قدمت معالي الأستاذة لميس العلمي وزيرة التربية والتعليم العالي بدولة فلسطين تقريرا حول الأوضاع التعليمية في القدس العربية، تضمن أساليب الاحتلال في تدمير قطاع التعليم في القدس، من خلال ثلاثة محاور هي:

1. المناهج التعليمية من خلال سعي الاحتلال إلى تهويد المنهج.
2. المتعلم: وتقوم سلطات الاحتلال بوضع العقبات المختلفة أمام الطلاب كحرمانهم من حق الوصول إلى المدرسة، والتعلم في أبنية مناسبة. وحرمانهم من التمتع بحقهم في التعبير عن هويتهم وثقافتهم وممارسة عبادتهم.
3. المعلم: تحرمه سلطة الاحتلال من التصاريح اللازمة للوصول إلى القدس، وتدني مستوى رواتبهم، وزيادة الضرائب والجبايات المفروضة عليهم.

وبينت الظواهر السلبية التي انعكست على التعليم في القدس كارتفاع نسبة العنف بين الطلبة وبروز ظاهرة التسرب من التعليم، وعدم وجود مقاعد دراسية كافية لمن هم في سن التمدرس ويقدر عددهم بعشرة آلاف طالب.

وبعد عرض التقرير برزت التوجهات التالية:

- تقدم المشاركون في المؤتمر بالتهنئة لدولة فلسطين بمناسبة انضمامها لعضوية منظمة اليونسكو
- أكد المشاركون على دعم الدول الأعضاء والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، للتعليم في القدس بتوفير السبل اللازمة لحل الإشكاليات التي تعيق حصول الأطفال على حقهم في التعليم ورفض محاولات الاحتلال تهويد المناهج الدراسية.
- وجه المشاركون الشكر إلى منظمة اليونسكو على موقفها الحيادي تجاه انضمام فلسطين إلى عضويتها، والاستمرار في دورها في حماية المؤسسات التعليمية في القدس وضمان حق الاطفال في التعليم.
- التأكيد على قرار القمة التنموية الاقتصادية والاجتماعية (شرم الشيخ 2011) المتضمن مكون التعليم والمعلم.

رابعاً: عرض تجربة دولة الكويت في تطوير المبنى المدرسي وإدخال التكنولوجيا الحديثة في التعليم

خامساً: تحديد مكان وموعد عقد المؤتمر التاسع:

- قرر المؤتمر: أن تقوم المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بإجراء مشاورات مع الدول العربية بشأن استضافة المؤتمر التاسع وتحديد موضوعه وموعد انعقاده.

الجلسة الختامية

عقدت الجلسة الختامية للمؤتمر في تمام الساعة الثانية من بعد ظهر يوم الأربعاء 2 مايو /أيار 2012 أقيمت خلالها الكلمات الآتية:

- كلمة معالي الأستاذ الدكتور محمد العزيز ابن عاشور المدير العام للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.
- كلمة معالي الأستاذ الدكتور نايف فلاح مبارك الحجرف وزير التربية والتعليم ووزير التعليم العالي بدولة الكويت رئيس المؤتمر الثامن.

وقد أشاد المتحدثون جميعهم بروح التعاون التي سادت أعمال المؤتمر مؤكدين على ضرورة التزام الجميع بتنفيذ التوصيات الصادرة عنه. وتوجهوا بعبارات الشكر والتقدير لكل من ساهم في فعاليات المؤتمر..

وقد رفع معالي المدير العام للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم برقية باسم المشاركين في المؤتمر إلى حضرة صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح أمير دولة الكويت عبر فيها عن شكر المشاركين في المؤتمر وتقديرهم للرعاية التي حضوا بها في الكويت المحبة والإخاء (ملحق13).

واختتم المؤتمر في تمام الساعة الثالثة من بعد ظهر يوم الأربعاء 2 مايو/ آيار 2012..

ملحق رقم (1)

قائمة الوفود المشاركة

قائمة الوفود المشاركة

المملكة الاردنية الهاشمية

رئيس الوفد	سعادة السيد صطام سلامه
عضو الوفد	السيد محمد الزعبي
عضو الوفد	السيدة انتصار إسماعيل صالح القهيوي

دولة الإمارات العربية المتحدة

رئيس الوفد	معالي الدكتور حميد محمد القطامي
عضو الوفد	السيدة فوزية حسن محمد غريب
عضو الوفد	السيد محمد راشد بن تميم
عضو الوفد	السيدة جميلة أحمد المهيري
عضو الوفد	السيد محمد عيسى الخميري

مملكة البحرين

رئيس الوفد	معالي الدكتور ماجد بن علي النعيمي
عضو الوفد	السيد إبراهيم حسن الزايد
عضو الوفد	الأستاذ حسن صالح صليبيخ
عضو الوفد	السيدة كفاية حبيب العنزور
عضو الوفد	الأستاذ عيسى راشد الفضل الدوسري
عضو الوفد	الأستاذ عيسى علي طاهر
عضو الوفد	السيدة ضواء ناصر الدوسري

الجمهورية التونسية

رئيس الوفد	معالي الدكتور عبد اللطيف عبيد
عضو الوفد	السيد محمد الخليفي
عضو الوفد	السيد محمد بن دعر

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

رئيس الوفد	معالي الدكتور بوبكر بن بوزيد
عضو الوفد	الأستاذ إبراهيم محفوظ
عضو الوفد	الأستاذ ناصر موسى بختي

جمهورية جيبوتي

رئيس الوفد	معالي الدكتور موسى أحمد حسن
عضو الوفد	الأستاذ أحمد علي برّي
عضو الوفد	الأستاذ أرس دابلي محمد

المملكة العربية السعودية

رئيس الوفد	معالي الدكتور خالد بن عبد الله السبتى
عضو الوفد	الدكتور نائف بن هشال الرومي
عضو الوفد	الأستاذ محمد بن دخيل الدخيل
عضو الوفد	الأستاذ ناصر بن ابراهيم العثمان
عضو الوفد	الأستاذة حصة بنت حمد اللعبون
عضو الوفد	الدكتورة نجلاء بنت علي الدريهم
عضو الوفد	الأستاذ محمد بن سعود المقبل

جمهورية السودان

رئيس الوفد	معالي الدكتور علي محمد موسى تاور
عضو الوفد	الأستاذ محمد إبراهيم الإمام
عضو الوفد	الأستاذ أو شيك محمد أو شيك

جمهورية الصومال

رئيس الوفد	معالي الأستاذ الدكتور أحمد إبراهيم عديد
عضو الوفد	السيد إسماعيل يوسف عثمان عمر
عضو الوفد	السيد عربو إبراهيم نور
عضو الوفد	السيد عصام حسين الجامي

دولة فلسطين

رئيس الوفد	معالي الأستاذة لميس العلمي
عضو الوفد	السيد بصري أحمد عبد الوهاب
عضو الوفد	السيدة شهناز إبراهيم الفار

دولة قطر

رئيس الوفد	السيد عبد العزيز حسن التميمي
عضو الوفد	الدكتورة أفرح أحمد الرياشي
عضو الوفد	الدكتورة نور الهدى الرشيد

دولة الكويت

رئيس الوفد	معالي الدكتور نايف فلاح الحجرف
عضو الوفد	السيدة تماضر عبد العزيز السديراوي
عضو الوفد	السيدة مريم الوتيد

السيد عبد اللطيف أحمد البعيجان
السيد سعود الحربي
السيدة ابتسام الحاي
السيدة هناء أحمد الشراح

جمهورية العراق

السيد حسنين فاضل عباس معلقة
السيد موفق علي غلام
السيد عبد الحسين ناصر

سلطنة عمان

معالي الدكتورة مديحة بنت أحمد الشيبانية
السيدة معصومة بنت حبيب العجمية
السيد سليمان بن حمود الحراصي
السيد يوسف بن علي الحوسني
السيد محمد بن سليم اليعقوبي

الجمهورية اللبنانية

معالي الدكتور حسان نياب
السيدة ليلي مليحة فياض
السيد غسان محمد شكرون
السيد مازن الخطيب
السيدة بشرى بغدادى عذره

ليبيا

رئيس الوفد	معالي الدكتور محمد الساحلي
عضو الوفد	السيد أحمد عبد الله الحويك
عضو الوفد	السيد عبد الرحمن الطاهر محمد
عضو الوفد	السيد أيوب علي أبو شناف

جمهورية مصر العربية

رئيس الوفد	معالي الدكتور جمال العربي
عضو الوفد	السيد إبراهيم الدسوقي فرج
عضو الوفد	السيد رمضان محمد رمضان
عضو الوفد	السيد سمير عبد الرحمن الخشن

المملكة المغربية

رئيس الوفد	معالي السفير الدكتور يحيى بناني
عضو الوفد	السيد محمد دالي
عضو الوفد	السيدة عزيزة الحشافة
عضو الوفد	السيد عبد الله أشباني

الجمهورية الإسلامية الموريتانية

رئيس الوفد	معالي الدكتور أحمد ولد باهيه
عضو الوفد	السيد ازيدبيه ولد محمد محمود
عضو الوفد	السيد الداه ولد ديدي

الجمهورية اليمنية

رئيس الوفد

معالي الدكتور عبد الرزاق يحي الأشول

عضو الوفد

السيد علي محمد حسين زايد

عضو الوفد

السيد عبده محمد غانم المطلس

الهيئات والاتحادات :

الأمانة العامة لجامعة الدول العربية

د. فائقة سعيد الصالح

مكتب التربية العربي لدول الخليج

د. علي بن عبد الخالق القرني

د. عبد السلام محمد الجوفي

أ. غالب بن ثابت عبد الله

منظمة اليونسكو

د. حمد الهمامي

البنك الدولي

د. مراد الزين

د. كمال بن عبد الواحد ابراهم

المنظمة العربية للتربية والثقافة
والعلوم

معالي أ.د. محمد العزيز ابن عاشور

أ.د. أحمد سيد خليل

أ.د. يحيى عبد الوهاب الصايدي

الأستاذة حياة وادي

د. نجيب بن الهادي عياد

ملحق رقم (2)

كلمة معالي الدكتور فلاح مبارك الحجرف

وزير التربية ووزير التعليم العالي بدولة الكويت

بسم الله الرحمن الرحيم

أصحاب المعالي الإخوة الأفاضل وزراء التربية العرب.
سعادة المدير العام للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم
الدكتور محمد العزيز ابن عاشور.

الدكتورة الفاضلة مديحة بنت أحمد الشيبانية.
السيدات والسادة ممثلي المنظمات الدولية والإقليمية والعربية.
السيدات والسادة أعضاء الوفود المشاركة والخبراء المختصين.
إخواني المعلمين والمعلمات في وطننا العربي الكبير.
السيدات والسادة الحضور الكرام.

أحييكم أطيب تحية ، وأرحب بكم جميعا أجمل ترحيب في وطنكم الثاني الكويت مع بدء أعمال المؤتمر الثامن لوزراء التربية العرب الذي تشرف دولة الكويت باستضافة فعالياته تحت عنوان " المعلم العربي بين التكوين الناجع والتمكن المهني " وذلك من خلال ستة محاور رئيسة تتناول " واقع تكوين المعلم وتمكينه المهني " ، و " تحسين برامج الإعداد المسبق للمعلم في مؤسسات إعداد المعلم " ، و " التجارب العالمية الرائدة في مجال تكوين المعلمين " و " تطوير اساليب إعداد المعلمين وتدريبهم أثناء الخدمة في ضوء النظريات المعرفية الحديثة " ، و " و " تمهين المعلم العربي ، بين الواقع والمأمول " ، و " توظيف تقانة المعلومات والاتصال في تكوين المعلمين في الدول العربية ، الواقع وإمكانية التطوير ، وهي محاور مستوعبة لكل جوانب هذا الموضوع المهم، وأفكار ستسفر عن توصيات قيمة قادرة على تحقيق طموحاتنا في هذا المجال، إذا ما أخذت طريقها إلى التنفيذ وإذا ما أحسنت متابعتها من كافة الجهات المعنية في

دولنا العربية، ومن سائر المنظمات الوطنية والإقليمية الدولية المعنية بإنجاز خطة تطوير التعليم في وطننا العربي، فنحن لا تعوزنا الإمكانيات، لا البشرية ولا المادية، الكفيلة بتقديم تعليم عصري مميز لأبنائنا في عصر تتعاضد فيه قيمة هذا التعليم الذي يرسم ملامح المستقبل للشعوب والأمم.

الأخوة والأخوات :

إن الاهتمام بالمعلم، وتمكينه من أداء رسالته.. ودعّمه في تذليل الصعوبات التي قد تعترض مسيرته، والحرص على تطوير قدراته لمواكبة تطورات العصر.. كلها أمور باتت ضرورية ليعود للمعلم دوره الريادي في المجتمع فالمعلم أمه في جسد واحد..

وواجبنا جميعا مجتمعا وقياده دعم المعلم والإيمان برسالته السامية.

فهو المؤتمن على أبنائنا الطلبة.. الذين هم ثمرة الحاضر وزاد المستقبل وعماده.. فمستقبلنا كأمة يتمثل بأننا الذين ينتظمون في فصولهم الدراسية كل صباح وأمامهم المعلم المؤتمن على هذا المستقبل.. فليكن إعداد المعلم وتمكينه كحجم المستقبل وتطلعاته وتحدياته.. ولتكن رسالة المعلم. رسالتنا جميعا. لنطمئن على مستقبلنا. ولنرتقي بأمتنا..

وأخيرا أتوجه بكل الشكر لسلطنة عمان على استضافتها للمؤتمر السابع الذي عقد في مارس 2010 والسيد يحيى سعود السليمي / وزير التربية والتعليم في سلطنة عمان الشقيقة ، ومعالي الدكتور المدير العام للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم لجهودهما في متابعة وتنفيذ التوصيات التي أسفر عنها .

ملحق رقم (3)

كلمة معالي الأستاذ الدكتور محمد العزيز ابن عاشور

المدير العام

للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم

بسم الله الرحمن الرحيم

صلى الله على سيدنا محمد وسلم عليه وعلى سائر الأنبياء والمرسلين

معالي الأستاذ الدكتور نايف فلاح الحجرف

وزير التربية ووزير التعليم العالي بدولة الكويت

معالي الأستاذة مديحة الشيباني

وزيرة التربية والتعليم بسلطنة عمان

رئيس المؤتمر السابع لوزراء التربية والتعليم العرب

أصحاب المعالي السادة الوزراء والسادة رؤساء الوفود

حضرة السفيرة فائقة سعيد صالح

ممثل معالي الأمين العام لجامعة الدول العربية

أصحاب السعادة السفراء

حضرات السادة ممثلي المنظمات العربية والدولية

بعد التحية اللانقة بالمقام

يشرفني أن أعرب لكم عن ابتهاجي وسروري لحضور هذا الموكب البهيج وأن
أعبر عن عميق امتناني واعترافي بالجميل لدولة الكويت على تكرمها باستضافة هذا
المؤتمر.

وإني أعتنم هذه الفرصة السعيدة لأرفع إلى سامي مقام صاحب السمو الأمير
صباح الأحمد الجابر الصباح دام فضله، أخلص عبارات الاحترام والإكبار.

ويسعدني أن أتوجه بخالص الشكر والاحترام إلى معالي الأستاذ الدكتور نايف فلاح الحجرف وزير التربية ووزير التعليم العالي بدولة الكويت الموقرة على ما لقيناه منذ حلولنا بأرض الكويت الطيبة من كرم وفادة وحسن استقبال ورعاية من لدن وزارته واللجنة الوطنية للتربية والثقافة والعلوم ولاشك أن هذه العناية ستكون أكبر حافز لنجاح أعمال مؤتمرنا هذا.

كما يسرني أن أعبر عن فائق التقدير والاحترام إلى معالي السيدة الدكتورة مديحة الشيبانية وزير التربية والتعليم بسلطنة عمان رئيس الدورة السابعة المنقضية للمؤتمر لما بذلته معاليها طيلة رئاستها الموفقة، من جهود سخية ومن تعاون مثمر مع المنظمة لتنفيذ التوجهات والتوصيات الصادرة عن المؤتمر لخدمة قطاع التربية والتعليم بالوطن العربي .

أصحاب المعالي

أصحاب السعادة

السيدات والسادة

لا يخفى على حضراتكم أن توفير بيئة مستدامة للرقى التعليمي والمعرفي والثقافي يتسنى فيها للإنسان العربي نيل فرص التحصيل المعرفي والإنتاج والإبداع وتوظيفها لخدمة التقدم والرقى هو شرط أساسي لتحقيق النهضة العربية المنشودة.

ولقد أجمعت البلدان العربية ولا تزال على ضرورة النهوض بالأنظمة التعليمية من خلال تطوير هيكله مؤسساتها وتجويد التعليم بمدخلاته وآلياته وأدواته ليتلاءم مع متطلبات العصر ويجعل المجتمعات العربية أكثر انسجاما مع الحداثة واعتبارا لما يزخر به الواقع العالمي من تحديات اجتماعية وثقافية واقتصادية كان من الطبيعي أن يحوز التعليم العربي وشؤون إصلاحه وتطويره الدائم أولوية قصوى في الجهود التي

تبذلها الدول العربية بتعاون وثيق مع جامعة الدول العربية ومنظمتها المتخصصة المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.

وتتنزل ضمن هذا المنظور الخطة العربية لتطوير التعليم بالوطن العربي وقد تعززت هذه الخطة في السنة الموالية باعتماد خطة النهوض باللغة العربية كأداة للارتقاء على سلم مجتمع المعرفة بالبلاد العربية.

وضمن الآليات الكفيلة بخدمة الخطتين الآنفيتين تعمل الألكسو حثيثا على حشد الجهود العربية ودعمها بالجهود الدولية في نطاق المرصد العربي للتربية وكذلك في نطاق تنفيذ البرنامج العربي لجودة التعليم (ARAI EQ).

وان الخطتين المذكورتين وما يشفعهما من برامج عمل تنفيذية هي بمثابة خريطة طريق مرشدة للعمل العربي المشترك في السنوات القادمة للمضي قدما على درب النهوض بقطاع التربية والتعليم لبلوغ جملة من الأهداف منها:

بناء قدرات العاملين بالمجال التربوي، والعمل على تجاوز سلبيات الواقع التربوي والارتقاء به استنادا إلى تطوير القدرات بالاعتماد على الكفاءات الوطنية ومعاضدتها بالخبرات العالمية وتطوير محتوى المناهج التعليمية بما يمكن من تحقيق مبدأ التعلم مدى الحياة وتطوير أساليب تعليم وتعلم اللغة العربية.

أصحاب المعالي

أصحاب السعادة

السيدات والسادة

إن اختيار معالي الوزراء لموضوع هذا المؤتمر لهو اختيار موفق يرتبط بتوجهات المنظمة فيما يخص تنفيذ خطة تطوير التعليم في الوطن العربي، وبخاصة الجانب المتعلق بإعادة النظر في مناهج وطرق إعداد المدرسين وتأهيلهم وتمكينهم.

أصحاب المعالي والسعادة

حضرات السيدات والسادة

تحظى مسألة الارتقاء المهني بسلك التعليم بمنزلة الصدارة في مشروع إصلاح التعليم، وجل الدراسات الحديثة ذات الصلة بالميدان تشير إلى أن أقوم المسالك المؤدية للإصلاح يكمن في تحقيق الارتقاء النوعي بمهنة المعلم إضافة إلى تطوير أهداف التعليم ومناهجه وكذلك تطوير المواد التعليمية، والمناهج والأدوات البيداغوجية حتى تكون منظومة التعليم متوائمة مع متطلبات العصر وواقع العولمة.

وإن تحقيق سبل الترقية المهنية بالتعليم يتطلب وضع الضوابط والشروط التي يجب توافرها في المعلم، وهنا تبدو الحاجة ماسة إلى تحسين البنية الأساسية للتعليم من خلال إنشاء الروابط والجمعيات المهنية وتدعيمها حيث هي التي تؤسس أخلاقيات المهنة، وتقوم على تطوير المعلمين مهنيًا وحمائية مصالحهم، وهذا ما ذهبت إليه كثير من الدول حيث أصدرت دساتير ومواثيق تتضمن قواعد ومبادئ وأخلاقيات المهنة وواجباتها.

ولا شك أن الدراسات التي قدمها السادة والسيدات الخبراء وتمت مناقشتها يومي 29 و30 أبريل أنت بزاز معرفي هام سيستفيد منها المؤتمر في إقرار التوصيات الموجهات للدول العربية والمنظمة.

حضرات السيدات والسادة

إن المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم لن تدخر جهداً للمساهمة في تحقيق ما ينبثق عن المؤتمر من توجهات وبرامج في ذلك إلى دعمكم السخي وحرصكم التام على الرقي بالتعليم في الدول العربية

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

ملحق رقم (4)
كلمة معالي الدكتورة مديحة الشيبانية
وزيرة التربية والتعليم بسلطنة عمان
رئيس المؤتمر السابع

بسم الله الرحمن الرحيم،

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين،

سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

معالي الأخ الأستاذ الدكتور محمد العزيز بن عاشور الموقر

المدير العام للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم

معالي الأخ الدكتور نايف فلاح مبارك الحجرف الموقر

وزير التربية ووزير التعليم العالي بدولة الكويت الشقيقة

الأخوة أصحاب السمو والمعالي وزراء التربية والتعليم الموقرين

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

إنه ليسعدنا أن نلتقي في دولة الكويت الشقيقة، وفي العاصمة الكويت مدينة المحبة والإخاء، التي تتال هذه الأيام شرف احتضان أعمال المؤتمر الثامن لوزراء التربية والتعليم العرب، كما يسعدنا أن نقدم أسمى عبارات الشكر وبالغ الامتنان إلى دولة الكويت الشقيقة حكومةً وشعباً على الاستضافة الكريمة لأعمال هذا المؤتمر، وعلى ما لقيناه من حفاوة الاستقبال وكرم الضيافة. كما لا يفوتنا أن نعبر عن عظيم شكرنا لمعالي الأخ الأستاذ الدكتور محمد العزيز بن عاشور الموقر المدير العام للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم على هذه الدعوة الكريمة، وعلى ما تقوم به المنظمة من جهود مخلصنة لتفعيل دورها التربوي والثقافي والعلمي، والشكر موصول لمعالي الأخ

الدكتور نايف فلاح مبارك الحجرف الموقر وزير التربية ووزير التعليم العالي بدولة الكويت الشقيقة على الجهود المبذولة لإنجاح فعاليات هذا المؤتمر.

أصحاب السمو والمعالي الموقرين

الحضور الكريم

إن تجدد لقاءاتنا على المستوى العربي هي بمثابة وقفات للمراجعة والتقييم للمسيرة التربوية بعناصرها كافة، ومرتكزات حقيقية للدول العربية تنطلق من خلالها إلى تطوير عمل المنظومة التعليمية بوضع إستراتيجيات علمية لضمان تقدم العمل التربوي ؛ متضمنةً آليات عمليةً تساعد على تحري جوانب القصور وتصحيحها؛ لتحقيق الأهداف المرسومة، والغايات المرجوة التي تتطلع إليها بلدان المنطقة وشعوبها. ولا ريب إن اختيار موضوع "المعلم العربي بين التكوين الناجح والتمكن المهني" ليكون موضوعاً لهذا المؤتمر كان اختياراً موفقاً؛ إذ أن إعطاء المعلم العناية والدعم الكاملين لهو من المرتكزات الأساسية التي يقوم عليها نجاح العملية التربوية و تقدمها.

أصحاب المعالي الوزراء، رؤساء الوفود المشاركة، أيها الحضور الكرام:

لقد تشرفت سلطنة عمان باستضافة المؤتمر السابع لوزراء التربية والتعليم العرب في عام 2010م، والذي تناول موضوع التعليم ما بعد الأساسي (الثانوي)، وكانت نتائجه وتوصياته بمثابة الرؤية المستقبلية للدول العربية وفقاً لظروف كل دولة.

ولا ريب أن تلك التوصيات قد عززت المنجزات التي حققتها السلطنة فيما يخص الالتحاق بالتعليم ما بعد الأساسي، مع التركيز على تنويع المسارات الدراسية لتلبي احتياجات سوق العمل، ووضع آليات للتوجيه والإرشاد لمساعدة الطلاب على اختيار المسار المناسب لميولهم وقدراتهم بما يمكنهم من اتخاذ قراراتهم التعليمية والمهنية، كما

تم وضع خطة متكاملة لتنمية القدرات الابتكارية لدى الطلاب في إطار استراتيجية مجلس البحث العلمي بالسلطنة ، والاهتمام بتدريس العلوم والرياضيات وربط المناهج وطرق التدريس بالتقنيات الحديثة.

أصحاب المعالي الوزراء، ورؤساء الوفود المشاركة، أيها الحضور الكرام:

في ضوء التحولات التي شهدتها المنطقة العربية فإنه كان لابد من بذل المزيد من الجهد، وإعادة النظر في برامج إعداد المعلم، وذلك بالاستفادة من التجارب الرائدة في هذا المجال، وتبادل الخبرات بين بلداننا.

ويعد الحديث عن تطوير المنظومة التعليمية بأكملها، وتكوين المعلم وتمكينه المهني في بلداننا ضرورة ملحة تتطلب تطوير برامج إعداده، ليكون مطلعاً على أحدث المستجدات في عالم المعرفة، ومكتسباً لمهارات التربية القيمية، وموظفاً للتقنيات الحديثة في مجال عمله ، وقادراً على بناء الشخصية الإيجابية المتكاملة للطلاب؛ لاسيما وأنه يشكل المصدر الأول للبناء الحضاري للأمم، ويلعب الدور الأهم في بناء وتنمية القوى البشرية.

والحاجة أصبحت أكثر إلحاحاً إلى إعادة النظر في أدوار كل من المؤسسات الأكاديمية المعنية بإعداد المعلم ووزارات التربية والتعليم، وإيجاد آليات لتحقيق الشراكة والتكامل فيما بينها جميعاً؛ لإعداد المعلم إعداداً مناسباً ومساعدته على النمو المهني. فسياسات إعداد المعلم لابد أن تكون مبنية على منهجية جديدة ومعايير للتدريس تواكب المستجدات التربوية على الساحة الدولية، مع الحرص على استقطاب الأكفاء، والاستثمار في إنمائهم مهنياً في أثناء الخدمة، وإيجاد نظام للحوافز والمحاسبية بما يتناسب ومتطلبات تمهين التعليم. ومن هذا المنطلق تسعى السلطنة لتجويد برامجها التدريبية الموجهة للمعلم وزيادة الاستثمار فيها بما يواكب والتوجهات العالمية .

أصحاب المعالي الوزراء، ورؤساء الوفود المشاركة، أيها الحضور الكرام:

إننا جميعاً واثقون من أن الإدارة الحكيمة لهذا المؤتمر وحسن التنظيم بالإضافة إلى القيمة العلمية للبحوث وأوراق العمل ؛ ستسهم في الخروج بنتائج طيبة في مجال تحسين برامج إعداد المعلمين في مؤسسات الإعداد، بالإضافة إلى تطوير أساليب تدريبهم أثناء الخدمة في ضوء النظريات المعرفية الحديثة.

وفي الختام لا يسعني إلا أن أجدد الشكر الجزيل لدولة الكويت الشقيقة حكومةً وشعباً على استضافة هذا المؤتمر، والشكر للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم على تنظيمها لهذا المؤتمر؛ داعيةً المولى جلّت قدرته أن تكلل جميع الجهود المخلصة بالنجاح والتوفيق.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

ملحق رقم (5)

كلمة سعادة السفيرة فائقة سعيد الصالح

مستشار الأمين العام لجامعة الدول العربية

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي وزير التربية ووزير التعليم العالي بدولة الكويت،
معالي وزير التربية والتعليم بسلطنة عمان،
معالي المدير العام للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم،
معالي الوزراء ورؤساء الوفود العرب،

بداية أود أن انقل لمعاليتكم تحيات معالي الأمين العام لجامعة الدول العربية
الدكتور نبيل العربي وأن أقدم اعتذاره عن عدم مشاركته في مؤتمر هذا لانشغالات
أخرى مرتبطة بسياسات الدول العربية.

وأود بهذه المناسبة أن أشير إلى اهتمام الأمانة العامة لجامعة الدول العربية
بقضية تطوير التعليم في الوطن العربي وبخاصة في هذه الظروف التي تمر بها دولنا
العربية ، وقد أولت القمم العربية اهتماما كبيرا بمجال التعليم ووضعته ضمن جدول
أعمالها كبنود دائم وآخرها قمة بغداد 2010.

ونحن الآن في الأمانة العامة بصدد التحضير للقمة العربية التنموية الاقتصادية
والاجتماعية التي ستعقد في الرياض عام 2013، ومن ضمن التحضيرات إعداد تقرير
متابعة تنفيذ خطة تطوير التعليم لمتابعة قرارات القمة التنموية الأولى بدولة الكويت
2009 والقمة الثانية بشرم الشيخ 2011 وبناءا على طلب الدول الأعضاء بالمجلس
الاقتصادي والاجتماعي من خلال اللجنة الوزارية التي طلبت أن يتضمن التقرير
الانجازات التي قامت بها الدول العربية في هذا المجال وليس فقط انجازات المنظمة
والأمانة العامة ، وبناء عليه وجه معالي الأمين العام لعقد اجتماع يشارك فيه كبار

المسؤولين في مجال التعليم في الدول العربية ليضعوا بصمتهم في التقرير ليقدم للقمّة
الانموية الاقتصادية والاجتماعية القادمة في الرياض.

ونأمل من كافة الدول العربية التعاون معنا في هذا المجال.

أما ما يخص المعلم ، فكما تعلمون قامت الأمانة العامة بالتعاون مع الألكسو
وعدد من المنظمات العربية الإقليمية وشبه الإقليمية والدولية منذ عام 2008 بوضع
الإطار الاسترشادي لمعايير أداء المعلم الذي أشار إليه معالي وزير دولة الكويت ، وقدم
ضمن هذا الإطار السياسات والبرامج وعقدت اجتماعات عديدة مع الخبراء من الدول
العربية وتم النظر في إنشاء مركز إقليمي عربي للتميز للمعلمين والذي نأمل أن يرى
النور وتعاونكم معنا في إنشائه وخاصة أنه هناك مركزين متميزين في جمهورية مصر
العربية والمملكة الأردنية الهاشمية الذين يمكن الاستفادة منهما.

في الختام أجدد شكري وتقديري لدولة الكويت على حسن التنظيم لهذا المؤتمر

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

ملحق رقم (6)

كلمة الدكتور حمد الهمامي

مدير مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد
وعلى آله وصحبه أجمعين

أصحاب المعالي وزراء التربية والتعليم في الدول العربية
أصحاب السعادة.....السيدات والسادة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد

يشرفني أن أنقل لكم تحيات معالي ارينا بوكوفا المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة
للتربية والعلم والثقافة) اليونسكو (شاكراً لكم دعوتكم الكريمة لمشاركتكم اجتماعكم.

هذا و متمنية لكم النجاح والتوفيق والسداد ... كما يشرفني شخصياً مشاركتكم منتها
هذه الفرصة لان أن أقدم بالشكر والتقدير لدولة الكويت ممثلة بوزارة التربية والتعليم
والتعليم العالي على استضافتهم وحسن استقبالهم وكرم ضيافتهم.

أصحاب المعالي والسعادة،

إن المتتبع لمسيرات تطوير التعليم يجد بأن العالم مر خلال القرن الماضي بمتغيرات
متعددة تم خلالها بذل جهود على مستويات مختلفة لتجديد و تحديث نظم التربية في
مختلف الدول ، وقد اتسمت كل فترة من هذه الفترات بتركيز على جانب أو جوانب
متعددة من النظم التربوية .إن ما يهمننا في اجتماعكم الكريم هذا هو المعلم فالمعلم ،
يعتبر الركيزة الأساسية في عمليات التعليم والتعلم وهو المتغير الأساسي في عمليات
الإصلاح والتطوير ، لذلك ، فإن إصلاح وتحديث نظم إعداد وتدريب المعلمين لابد أن
يكون في مقدمة الأولويات التربوية المعاصرة .وكان من اكبر التحديات التي واجهت

كافة الدول وعلى وجه الخصوص النامية منها ، هو التصديق على التوصية الخاصة بأوضاع المعلمين التي تم صياغتها تحت رعاية اليونسكو ومنظمة العمل الدولية عام 1966 والتي تؤكد على أن يكون الحد الأدنى لمزاولة مهنة التعليم هو الدرجة الجامعية الأولى.

السيدات والسادة

ولمعالجة مشكلة المعلمين غير المؤهلين ، جاء التفكير في انتهاج طرائق غير تقليدية لتسريع عمليات الإعداد والتدريب أثناء الخدمة من بينها استثمار التعليم عن بعد واستخدام الوحدات التدريبية المتقلة وغيرها وجاء التوجه التجديدي الذي تبنته اليونسكو ليساعد بعض الشيء في حل هذه الإشكالية ، وهذا التوجه يؤكد على تكامل السياسات والمؤسسات العاملة في مجالات التدريب والإعداد قبل الخدمة وتلك المسؤولة على مجالات التدريب أثناء الخدمة. وكانت هناك تجارب متعددة وناجحة استخدمت فيها هذه المنهجية. كما أن هناك محاولات جادة لتمهين التعليم وتحويل وظيفة المعلم من وظيفة عادية إلى مهنة تربطها معايير لمهنة المعلم غير أن نجاح هذه المحاولات لازال محدودا في الدول النامية ولازال وضع المعلم اقتصاديا وماديا واجتماعيا متدنيا بالمقارنة بالمهن المشابهة الأخرى إننا ندرك جميعا بأن أحد الأهداف الستة للتعليم للجميع المنصوص عليها في ملتقى دكار ، يتمحور حول نوعية وجودة التعليم ، وهذا لا يتأتى إلا بوجود المعلم الماهر المزود بكفاءات تؤهله لبلوغ ذلك الهدف النبيل ، فيجب أن لا تحل مشكلة الكم ، التي تعاني منها بعض الدول ، على حساب الكيف والجودة ولعلكم تشاطرونني الرأي ، بأن المعلم يعتبر الأساس في نجاح أي تطوير تربوي ، فمهما كانت نوعية وجودة المناهج الدراسية ووفرت التقانات التربوية ومهما بنينا من خطط واستراتيجيات ، يبقى نجاحها مرهون بيد المعلم ، لذلك ، الاهتمام بتأهيله وتدريبه يعتبر من ضروريات نجاح النظام التربوي.

أصحاب المعالي والسعادة

ظاهرا لا تعاني البلدان العربية من نقص في المعلمين .ففي وقت ارتفع فيه عدد طلاب التعليم العام ما قبل الجامعي وغير المهني (بنسبة % 130 في العقد الأخير (1999-2009) فإن العدد الاجمالي للمعلمين زاد بنسبة % 137 في الفترة نفسها كذلك لا تعاني البلدان العربية عموما من مشكلة عدم الاقبال على المهنة ولو أن العزوف عن المهنة موجود ، بصورة محدودة ، لدى الرجال أكثر مما لدى النساء 22. المعدل العام العربي للطلبة لكل معلم.

المشكلة الأهم في أمر المعلمين هي كما تعلمون ولا شك هي مشكلة النوعية.والمقصود هنا المؤهلات التي يحملها المعلمون أو الكفايات التعليمية والتقييمية التي يتحلون بها. ونوعية المعلمين هي مفتاح التحصيل لدى الطلبة.

أصحاب المعالي والسعادة،

تردد تقارير الرصد الدولية حول التعليم للجميع ، أن المعلمين يعانون من ضعف إلمام بالمناهج ، ومن ممارستهم لأساليب تقليدية جامدة في التعليم والتقييم ، ومن قلة الوقت الذي يوفرونه لتعليم الأولاد ومتابعتهم .لكننا لا نمتلك حتى الآن مسوحات حقيقية حول أداء المعلمين وكفاياتهم .وبالأصل تأخرت الدول العربية في وضع أطر واضحة لمؤهلات المعلمين تسمح بتطوير أدوات قياس نوعية أداء المعلمين بهدف تطوير السياسات الخاصة بهم الخ... إن مكتب اليونسكو الإقليمي في بيروت ، والمكاتب شبه الإقليمية والوطنية التابعة له أولت موضع المعلمين اهتماما خاصا خلال السنوات الأخيرة ، مع التركيز على التطوير المهني للمعلم من خلال تدريب المدربين وورش العمل وتأليف أدلة ووسائل مساعدة وشروط شغل وظيفة المعلم ومناقشة وضعه

الاقتصادي والاجتماعي والذي يمكن أن يكون له مردوده السلبي إذا لم تناقش ويوجد لها الحلول.

السيادات والسادة:

أجرى المكتب الإقليمي لليونسكو مؤخراً دراسات حالات لإعداد المعلمين في عدد من دول العربية. وقام بنشاطات مشتركة ما بين كليات التربية تناولت توجيه الإعداد نحو التنمية المستدامة. ونظم نشاطاً تعاونياً بين مؤسسات إعداد المعلمين في بعض الدول بهدف المقارنة والتحليل والتشخيص والتوصل إلى إطار مشترك من التعاون والتبادل كذلك وضع مكتب اليونسكو إستراتيجية إقليمية لضمان جودة البرامج في التعليم العالي ، واختار عشرة برامج لتطبيق هذه الإستراتيجية. ومن هذه البرامج العشرة اختيرت أربعة لكي تجري التجارب الأولى عليها ، ومن بين هذه البرامج الأربعة.

اختير أحد برامج إعداد المعلمين لكي يطور كافة العناصر اللازمة لإطلاق هيكلية وآليات عربية مستقلة. وما زال العمل جار في هذا البرنامج ويحتاج إلى المزيد من الدعم والتعاون العربيين.

أصحاب المعالي والسعادة،

لقد شرع مكتب اليونسكو منذ شهر أكتوبر 2011 بإجراء دراسة شاملة عن أوضاع المعلمين في البلدان العربية ، مبنية على مراجعة التوصيات الدولية ، وعلى تقارير وطنية وعلى تحليلات ومقارنات إقليمية ، ويؤمل أن تتجز هذه الدراسة في نهاية العام ، 2012 على أن تستفيد من الاستقصاء الذي ينفذه البنك الدولي حول السياسات المعتمدة في عدد من البلدان العربية بخصوص المعلمين . إن ما سبقت الإشارة إليه من قضايا ، وبالنظر إلى تواضع الجهود الإقليمية حتى الآن في المساهمة في تحسين أحوال المعلمين وتحسين التعليم عموماً أمور تدفعنا إلى تعزيز التعاون العربي في الاتجاهات الأساسية الآتية:

1. تطوير السياسات الوطنية الموجهة نحو تحسين أوضاع المعلمين في بلداننا ، مع التركيز على شروط عملهم بالاتساق مع ما جاء في توصية اليونسكو للعام 1965 وما تلاها .وهذا يشمل الأجر والتعويضات والحماية الاجتماعية ، كما يشمل التفرغ للمهنة ومتابعة التطور المهني والقيام بحقوق الطلاب الأساسية في التعلم الجيد والعادل .إن تمكين المعلمين وإعطائهم الصلاحيات ومحاسبتهم هي ثلاثة أركان متماسكة لا بد منها من أجل تحقيق سياسات ناجحة لتحسين أوضاع المعلمين وتحسين التعليم.

2. تحسين أساليب التطوير المهني .ذلك أن هناك حاجة لتزويد المعلمين بالكفايات اللازمة الأساسية والحديثة على السواء ، وهناك حاجة لتحفيز المعلمين على التطور المهني ، وهناك حاجة لإيجاد سبل فعالة ومقنعة للتدريب والمتابعة .وكل ذلك يتطلب الابتكار والتجديد والمشاركة والاستفادة من تقنيات الاتصال الحديثة.

3. تحسين نوعية الإعداد في مؤسسات الإعداد. وهذا يشمل وضع خطط إستراتيجية للتطوير على المستوى الحكومي ، وإفساح المبادرة بالتجديد للمؤسسات، والتفاعل مع المؤسسات المشابهة إقليمياً ودولياً بما في ذلك عقد الاتفاقات والتوأمة وتبادل الطلاب والأساتذة.

4. ضمان جودة برامج إعداد المعلمين .إن ضمان الجودة على مستوى البرامج يصعب أن ينجح إذا لم يستخدم الطاقات والمعارف الإقليمية والدولية والإدخال في باب التحسين فقط. من هنا جاءت مبادرة مكتب اليونسكو لدعم المجتمع العلمي التربوي العربي لإنشاء منظمة مهنية مستقلة لضمان جودة برامج التعليم العالي وفي مقدمتها برامج التربية.

5. تعزيز المعرفة العربية حول أحوال المعلمين .وذلك من خلال توفير قواعد بيانات ومعلومات واضحة ومفيدة عن المعلمين على المستويين الوطني والإقليمي وجعل

الدراسات حول أوضاع المعلمين أولوية عربية خلال السنوات القادمة بما يساعد على فهمنا لأحوالهم وتحسين استراتيجياتنا الوطنية والإقليمية حولهم هذا ما أردت المشاركة به في اجتماعكم الكريم هذا بوجود أصحاب المعالي والسعادة وزراء التربية صناع ومتخذي القرار في تطوير التعليم بهذه المنطقة متطلعا إلى تعاون مثمر وبناء مع المنظمة العربية للتربية والعلوم والثقافة والمنظمات الأخرى.

أكرر شكري وتقدير لدولة الكويت.

والسلام عليكم

ملحق رقم (7)

كلمة معالي الدكتور علي بن عبد الخالق القرني

مدير المكتب التربية العربي لدول الخليج

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

يشرفني أن أحييكم باسمي ونيابة عن منسوبي بمكتب التربية العربي لدول الخليج الذي يتمنى لمؤتمر اليوم السداد والفلاح .

أصحاب المعالي

وأنتم تلتقون اليوم على مائدة التعليم فإنكم بذلك تضيفون جهدا آخرًا تبذلونه في سبيل تطوير التعليم في عالم العربي في عصر تعددت احتياجاته واختلفت متطلباته .

لقد استجبت مستجدات واسعة الخطى في كل مناحي الحياة فلم تعد المدرسة هي المدرسة ولم يعد المعلم هو المعلم ولم يعد الطالب هو الطالب وحين نؤمن بهذا في توجهاتنا وممارساتنا فإن الأمل في الوصول إلى ما تطلبه دولنا سيكون بحول الله كبيرا.

أصحاب المعالي والسعادة

إن أهمية هذا اللقاء تتبع من كونه خصص للمعلم وهذا كفيل بأن يجعله في موضوعه أهم مؤتمر يمكن عقده حول التعليم . ذلك أن تطوير التعليم لا يمكن أن يتحقق مطلقا مهما بذل في تطوير المناهج والبيئة المدرسية والنشاطات ونموها إذا لم يسبق كل هذه الجوانب المهمة الانتهاء من تحسين وضع المعلم اختيارا وإعدادا وتدريبًا وقبل ذلك كله تحفيزا معنويا وماديا .

لقد استغرقت خطط تطوير التعليم في العالم كله الكثير من المال والجهد غير أن ما نجح منها كان التركيز فيها على المعلم قبل إي جانب آخر .

أصحاب المعالي والسعادة

إن مكتب التربية العربي لدول الخليج بدعم من القيادات الرشيدة في دول الأعضاء وبتوجيه من أصحاب السمو والمعالي وزراء التربية والتعليم قد خصص جل موارده وإمكاناته لدعم المعلم من خلال برامج وفعاليات محددة تتناول إثراء البيئة التربوية من حوله وإيجاد البرامج التدريبية المناسبة وتوفير المصادر التي تسهم في تنميته مهنيا ولا يتسع المجال أن المكتب قد أنشأ للمعلمين بوابة الكترونية للمعلمين يتفاعل معها المعلمون بشكل يومي يتبادلون الخبرات والتجربة ويحصلون على ما يعزز خبراتهم ويتفاعل معها اليوم آلاف المعلمين ليس على مستوى الدول الأعضاء في المكتب بل في العالم العربي كله.

ويسرني أن أضع أمام أصحاب المعالي والسمو أن أضع نواتج المكتب تحت تصرف المعلم العربي في مختلف الدول.

وفقكم الله وسدد خطاكم.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

ملحق رقم (8)

كلمة الدكتور مراد الزين

مدير التربية بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

البنك الدولي

معالي السادة وزراء التربية العرب
أصحاب السعادة،
الضيوف الكرام،

يسعدني أن أشارك نيابة عن البنك الدولي في مؤتمر هذا الذي يتناول أحد التحديات التنموية الحاسمة في منطقة العالم العربي حالياً وهي: دور المعلمين في تحسين الأنظمة التربوية. وقبل تقديم التمشي الذي اعتمده البنك الدولي تجاه هذه القضية المعقدة، أود أولاً أن ننظر إلى المسألة بصورة أشمل .

فالامتحانات والاختبارات الدولية تؤكد أن: تحصيل الطلبة ضعيف في مادتي الرياضيات والعلوم، ومن المرجح جداً أن سبب ذلك يعود إلى ضعف نوعية خدمات التعليم. فمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تحرز درجات دون المأمول في امتحانات واختبارات تلك المادتين.

وهناك بالطبع مبادرات إصلاح مختلفة ومتنوعة في العديد من البلدان، ولكنها ليست تشكّل الكتلة الحرجة التي تؤدي إلى تغيير. والمطلوب هو نهج أكثر جرأة (وحسبما سأوضح لاحقاً أكثر تعاونية)، نهج يبرز أهمية بناء المعرفة بالمهارات والقدرات التي يكتسبها فعلاً الأطفال العرب وبيبرز أيضاً الحاجة إلى: معايير تحصيل تعليمي أكثر طموحاً، والمعلومات عن النواتج التعليمية، ومشاركة حقيقية من جانب المجتمع المدني ، وهذا ما يتسق جميعاً مع روح الربيع العربي، فمن الممكن إجراء تغيير كبير وهامّ في فترة زمنية قصيرة نسبياً على النحو التالي:

- الطفولة المبكرة: تبينّ البحوث أن الاستثمار في تنمية الطفولة المبكرة (ECD) هو استثمار فعال ويحقق عائداً اقتصادياً عالياً - وكلما كان الاستثمار مبكراً، كلما كانت النتائج أفضل. فالمرحلة العمرية (0 - 3) سنوات تكون فيها التنمية الحسية واللغوية حاسمة. وعلى الرغم من الشواهد هذه، نجد منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا هي الأدنى في تقديم خدمات التعليم للطفولة المبكرة. ولكن هنالك استثناءات يجدر التنويه إليها، فهي تبينّ أن من الممكن تحقيق التقدم إذا وجد الالتزام السياسي به.

- أنظمة التعليم: مثلما ذكرتم على نحو بارز قبل سنتين في الدوحة في "إعلان بشأن التعليم الجيد للجميع"، يكمن الإصلاح الرئيسي في إقامة أنظمة تقييم وطنية تستند إلى بيانات ومعطيات موضوعية ومؤشرات كمية ونوعية لقياس أداء الطلبة والمدارس. وينبغي بعد ذلك استخدام تلك البيانات والمعطيات من جانب المعلمين بغية تحسين أدائهم، وفي مساعدة صانعي القرارات في اعتماد الخيارات المستتيرة، وإطلاع المجتمع المحلي المعني على نواتج الموارد المخصصة للمدارس. علماً بأنه حدث بعض التقدّم منذ ذلك الحين، ولكن مازلنا بعيدين عن الهدف المُعلن.

- " فضاء المشاركة " الجديد": هنالك طلب قوي في عموم العالم العربي على فتح مجالس المدارس على مناقشات حقيقية وملتزمة بالشفافية، وسماع أصوات الآباء والعاملين في قطاع التربية والتعليم. من خلال التأكيد على التواصل الجماهيري وتعميم المعلومات عن مختلف جوانب الأداء التعليمي، فيمكن للأسر وأرباب العمل والمجتمع المدني عموماً التركيز بمزيد من القوة على تحسين نواتج المدارس. وقد اتضح أن المدارس التي تقوم بتغيير من حيث النوعية هي تلك المنفتحة على بيئتها والقادرة على العثور على شركاء وحلفاء في المجتمعات المحلية المحيطة بها.

- إذا جرى استخدام الزخم الذي نجم عن الثورة في تطوير هذه الفضاءات الجديدة - أي هذه العلاقة الجديدة بالتربية والتعليم - فإن من شأن ذلك أن يقدر شرارة التغيير من خلال الطلب على الإصلاح من النوع قصير إلى متوسط الأمد، مثل: إصلاح المناهج، وتعميق مهنية المعلمين، وبرامج تنمية الطفولة المبكرة، الخ ..

أهمية التعاون :

يعتقد البنك الدولي أن التعاون على صعيد هذه المنطقة دافع قوي من دوافع التغيير. فالعديد من البلدان تشترك في مواجهة تحديات مماثلة من حيث جودة التعليم ومدى ملاءمته، ولذلك من الحكمة اعتماد نهج الشراكة والتعاون بشأن معالجة هذه القضايا.

البرنامج العربي لتحسين جودة التعليم في المنطقة العربية (ARAIEQ) :

ويرمي إلى بناء القدرات على المستوى الإقليمي لتسهيل تنمية المؤسسات المعنية والكتلة الحرجة من الخبراء والاختصاصيين، وهو ما من شأنه أن يستغرق مدة أطول وأن يتطلب استثمارات أكبر في التنمية والتطوير داخل كل بلد بمفرده.

الهدف الرئيسي للأجندة الإقليمية :

هو تعزيز نواتج التعليم للجميع من خلال تحسين النوعية بالنظر إلى مدى ملاءمة خدمات التعليم المتوفرة. ولتحقيق هذا، ويقوم البرنامج العربي بالربط بين الشركاء والمؤسسات في القطاعين العام والخاص في شبكة إقليمية متلاحمة وأكثر فعالية. وتحت إدارة المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (ALESCO)، ستتضمن في البداية خمسة برامج (تستضيفها خمسة مراكز منتشرة في المنطقة العربية) مكرسة لتحسين نوعية التعليم وهي:

- (1) تقييم التحصيل التعليمي، (2) التنمية المهنية للمعلمين، (3) تنمية الطفولة المبكرة،
- (4) تطوير مناهج العليم وتوظيف تقانة المعلومات والاتصالات في التعليم والتعلم،
- (5) التعليم الموجه لبث روح المبادرة وريادة الأعمال.

فهذه المجالات التي تعتبر جميعها عوامل تسهم في تحسين جودة التعليم ستخدم جهود الدول العربية لإصلاح التعليم.

فالإصلاح يمكن أن يتم بفعالية في إطار هذه الشبكة.

فعلى سبيل المثال، دعونا نركز الآن على مسألة التدريس. فالبنك الدولي يعمل حالياً في إطار البرنامج العربي لتحسين جودة التعليم للتنمية المهنية للمعلمين (في أكاديمية الملكة رانيا للمعلمين في عمان بالأردن) مشروعاً لإعداد دراسات حول المعلمين باستخدام إحدى أدوات البنك الدولي وتسمى نهج الأنظمة بشأن تحسين نتائج التعليم (SABER).

وتهدف الدراسة الإقليمية إلى تطوير السياسات المتعلقة بالمعلمين وتحسين نتائج التعليم من خلال استعراض سياسات التعليم في البلدان العربية المعنية مع التركيز بشكل خاص على الحوافز لتحسين جودة عملية التعليم والتعلم.

كما تهدف إلى:

(1) جمع البيانات والمعطيات الضرورية بشأن مختلف جوانب السياسات الخاصة بالمعلمين،

(2) تقييم السياسات ذات الصلة من خلال دراسات حالات مختارة في المنطقة العربية،

(3) تسهيل تبادل المعلومات وتدعيم الشراكات الإقليمية من خلال تنظيم مناسبات تعميم وتعلم على صعيد المنطقة.

وفي مؤتمر جرى عقده في عمان في الآونة الأخيرة، تم عرض تقارير عن سبعة بلدان عربية وتقرير تألفي عن السياسات الخاصة بالمعلمين في إطار جهود الأنظمة بشأن تحسين نتائج التعليم. كما أدت المناقشات الجادة في ذلك المؤتمر إلى حوار واعد

بشأن السياسات. وهذا مثال عن كيف يمكن أن يؤثر التعاون في الإصلاح تأثيراً إيجابياً.

ختاماً، ما أود تأكيده هو فكرة أن التعليم جيد النوعية يعتبر سلعة نفع عام إقليمية ينبغي علينا جميعاً العمل عليها معاً بطريقة جديدة. وما أصبح حاسم الأهمية ليس فقط ما نعمل عليه ومتى نعمل عليه، بل أيضاً طريقة عملنا عليه.

وشكراً لكم

ملحق رقم (9)
جدول أعمال المؤتمر

المؤتمر الثامن لوزراء التربية والتعليم العرب: "المعلم العربي بين التكوين الناجح والتمكن المهني "

الكويت 29-30 ابريل 2012

جدول أعمال معالي الوزراء

النشاط	الساعة	اليوم والتاريخ
<p>حفل الافتتاح:</p> <ul style="list-style-type: none"> - السلام الوطني - تلاوة آيات من الذكر الحكيم - كلمة معالي وزير التربية ووزير التعليم العالي لدولة الكويت - كلمة المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم. - كلمة معالي رئيس المؤتمر السابع 	10.00 – 10.30	الثلاثاء 1 مايو 2012
استراحة	10.30 – 10.45	
<p>الجلسة الإجرائية:</p> <ul style="list-style-type: none"> - انتخاب مكتب المؤتمر - اختيار لجنة الصياغة - إقرار جدول أعمال - ما يستجد من أعمال 	10.45 – 11.15	
<p>الجلسة الأولى:</p> <ul style="list-style-type: none"> - عرض ومناقشة تقرير مدير عام المنظمة حول متابعة تنفيذ توصيات المؤتمر السابع - عرض ومناقشة تقرير لجنة خبراء المؤتمر الثامن <p>مأدبة غداء</p> <p>اجتماع لجنة الصياغة</p> <p>مأدبة عشاء تحت رعاية وزير التربية ووزير التعليم العالي لدولة الكويت + أمسية موسيقية</p>	11.20 – 13.00	
<p>الجلسة الأولى:</p> <ul style="list-style-type: none"> - عرض تجربة دولة الكويت في تطوير المبنى المدرسي، وإدخال التكنولوجيا الحديثة في التعليم سواء التجهيزات داخل الفصول أو المختبرات وأساليب تزويد الطالب بالتجهيزات الحديثة لتلقي وتعلم المناهج <p>الجلسة الثانية:</p>	09.30 – 11.15	الاربعاء 2 مايو 2012

<ul style="list-style-type: none"> - عرض ومناقشة التقرير النهائي للمؤتمر والتوصيات المعتمدة. - تحديد مكان وزمان انعقاد المؤتمر التاسع الجلسة الختامية : - كلمة معالي وزير التربية ووزير التعليم العالي بدولة الكويت - كلمة معالي مدير عام المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم 	<p>12.30-11.15</p> <p>13.00-12.15</p>	
---	---------------------------------------	--

ملحق رقم (10)
تقرير المدير العام للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم
عن تنفيذ توصيات
المؤتمر السابع لوزراء التربية والتعليم العرب

موجز تقرير المدير العام

عن

تنفيذ توصيات المؤتمر السابع لوزراء التربية والتعليم العرب

أصحاب المعالي الوزراء،

عقد المؤتمر السابع لمعالكم في مسقط بسلطنة عمان يومي 7 و 8 مارس 2010 وكان موضوعه التعليم ما بعد الأساسي (الثانوي) تطويره وتنويع مساراته"، وقد صدرت عن المؤتمر كما يعلم معالكم عشر توصيات، سبع منها موجهة إلى الدول العربية وثلاث إلى المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم .

وفي إطار متابعتنا لتوصيات المؤتمر الموقر، تلقت المنظمة تقارير من 11 دولة عربية هي: مملكة البحرين -الجمهورية التونسية -الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية -جمهورية السودان] -الجمهورية العربية السورية - سلطنة عمان - دولة قطر - دولة الكويت -الجمهورية اللبنانية -المملكة المغربية - دولة الإمارات العربية المتحدة.

وفيما يلي، اسمحوا لي بأن أقدم لمعالكم تقريراً موجزاً عن متابعة التوصيات:

أولاً: التوصيات الموجهة إلى الدول:

-الصورة العامة للتنفيذ:

أورد في مستهل العرض ما تضمنته تقارير الدول الأعضاء من إجراءات وما تحقق من إنجازات تبعا للتوصيات الموجهة إليها.

التوصية الأولى :

دعوة الدول العربية إلى تنفيذ ما تعلق بمجال التعليم ما بعد الأساسي (الثانوي) الوارد في خطة تطوير التعليم في الوطن العربي بالتنسيق مع المنظمة العربية، ووضع خطط وطنية لتحسين نسب الالتحاق بالتعليم ما بعد الأساسي(الثانوي) (وفقا لظروف كل دولة، وسعيا إلى الاقتراب من المؤشرات المحددة في خطة تطوير التعليم في الوطن العربي).

وتم تنفيذ هذه التوصية في بعض الدول من أوجهها العديدة حسب توجهات كل دولة وسقف طموحاتها في هذا المجال:

-سعت بعض الدول إلى توسيع طاقة الاستيعاب في هذه المرحلة، وتخفيف نسب الانقطاع، وتطوير نسبة التكافؤ بين الإناث والذكور وبين الوسطين الحضري والقروي، وتوسيع شبكة المؤسسات التعليمية، ووضع إطار منهجي لمزيد مرونة المرحلة الثانوية بمختلف مساراتها.

- وعملت فئة أخرى من الدول على اتخاذ إجراءات لتيسير اندماج التلاميذ عند انتقالهم من التعليم الإعدادي إلى المرحلة الثانوية.
- كما سعت دول أخرى إلى وضع مرجعية وطنية لجودة الفضاء المدرسي ووضع برنامج لتأهيل المدرسين وتكوينهم في اللغات.

التوصية الثانية :

تنويع مسارات التعليم ما بعد الأساسي (الثانوي) بما يراعي مستويات الطلاب واختلاف قدراتهم وميولاتهم ووضع آليات تسهل الانتقال بين المسارات. ونفذت هذه التوصية بنسب متفاوتة بين الدول:

فعملت بعض الدول على فتح المسارات بين التعليم الأكاديمي العام والتعليم المهني والتقني، وتسهيل انتقال الطلاب من التعليم الفني إلى الأكاديمي في الاتجاهين، وإدخال تخصصات جديدة بالمدارس الثانوية الفنية تراعي سوق العمل.

- وعملت دول أخرى على إرساء خارطة شعب للتعليم الثانوي تشمل مختلف التخصصات، كما عملت على دعم التوجيه إلى الشعب العلمية والتكنولوجية، وإرساء نظام إعادة توجيه مرن.

- وسعت مجموعة ثالثة من الدول إلى تنويع مسارات التعليم والتكوين المهنيين، وإلى وضع مواد إلزامية واختيارية بهدف إتاحة الفرص للطلاب للاختيار بحسب ميولهم وتوجههم المهني، وإلى إعداد الدراسات المرجعية لإرساء بنية للكشف عن التلاميذ الموهوبين والاهتمام بهم ورعايتهم.

التوصية الثالثة :

وضع آليات للتوجيه والإرشاد لمساعدة الطلاب على اختيار المسار المناسب لقدراتهم وميولهم.

اختلفت الإجراءات المتخذة للاستجابة لهذه التوصية من دولة إلى أخرى. فعملت بعض الدول على وضع استراتيجيات لتطوير منظومة التوجيه المدرسي والجامعي تمكن التلاميذ والطلبة من الاختيار المناسب لقدراتهم وميولهم باعتبار المسارات المتوفرة. كما وضعت بعض الدول برامج إرشادية وتوعوية قصد تحسين نظرة المجتمع عامة والتلاميذ خاصة للتعليم الفني والمهني.

- وفي هذا المجال قامت بعض الدول بتنظيم معارض وأبواب مفتوحة للتوجيه المدرسي والمهني على المستويين المحلي والوطني في نهاية العام الدراسي.

التوصية الرابعة :

تطوير مسار التعليم الفني والمهني وتعزيزه وفتح آفاق التعليم العالي أمام خريجه التعليم العالي له.

قد اتجه اهتمام جل الدول في هذا المجال إلى:

- رفع نسب التلاميذ الموجهين إلى سلك التعليم التقني ووضع الخطط والتدابير اللازمة لرفع نسب الالتحاق به،
- توسيع مسارات التعليم والتكوين المهنيين،
- إنشاء معاهد جديدة للتعليم التقني والمهني،
- تجهيز المؤسسات الحاضنة للمسالك التقنية بالمستلزمات الفنية والبشرية.

كما عمل بعض الدول على وضع معايير موائمة لسوق العمل وحاجيات المؤسسات الاقتصادية.

التوصية الخامسة:

التوظيف الفعال لتقانات المعلومات والاتصال في منظومة التعليم، والعمل على إرساء صناعة عربية لتقانات التعليم في خدمة الدول العربية.

وفي سعيها إلى العمل بهذه التوصية:

- انصب اهتمام مجموعة أولى من الدول على تهيئة البنية الأساسية بالمدارس للتمكن من التوظيف الفعال لتقنيات المعلومات والاتصال كتجهيز المؤسسات التربوية بالحواسيب وتمكينها من قاعات للإعلام الآلي،
- واتجه اهتمام فئة ثانية من الدول إلى إدماج تقانات المعلومات والاتصال في العملية التعليمية وذلك من خلال ربط المدارس بشبكات الأنترنت.

- وعملت فئة ثالثة على تدريب أعضاء الهيئة التعليمية على استخدام تقانات المعلومات والاتصال في التعليم وإنتاج محتويات إلكترونية ونشر ثقافة التعلم الإلكتروني.

التوصية السادسة :

إحالة الإطار الاسترشادي لمعايير أداء المعلم (سياسات وبرامج) إلى المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم لاتخاذ الإجراءات المناسبة لاعتماده من أجل الاستفادة منه للارتقاء بأوضاع المعلمين.

وعملا بهذه التوصية، أحالت المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم الإطار الاسترشادي إلى الدول العربية لإبداء الرأي حول مدى مناسبته للارتقاء بأوضاع المعلمين، وتلقت ردود ست دول هي (الأردن، تونس، عمان، العراق، المغرب، مصر) في حين أشارت بعض الدول الأخرى إلى أنها مازالت تقوم بدراسته، ويجري حالياً التواصل مع بقية الدول وستتم إحالة الردود إلى جامعة الدول العربية بناء على ملاحظات الدول ووضعه في صورته النهائية بالتنسيق مع الالكسو.

التوصية السابعة :

دعم المرصد العربي للتربية الذي أنشأته المنظمة في إطار تنفيذ خطة تطوير التعليم في الوطن العربي .

- وتمثلت استجابات الدول لهذه التوصية بالخصوص في تعيين منسقين وطنيين للمرصد، والمشاركة في اجتماع منسقي خطة تطوير التعليم والمرصد العربي للتربية الأول في نوفمبر 2010 والثاني في سبتمبر 2011 ، وملء الاستبيانات المندرجة في ذات الإطار.

- كما بادرت بعض الدول بإنشاء مرصد للتربية على الصعيد الوطني،

- وعملت فئة ثالثة من الدول على تطوير برامجها الإحصائية في وزارات التربية.

صعوبات التنفيذ:

- وتعلقت هذه الصعوبات بوجه خاص بالتكوين المهني والتقني، ومن أهمها النظرة السلبية للطلبة وضعف الحاجة لخريجي التعليم المهني في سوق العمل . والنظرة الدونية لدى المجتمع في مجال اختيار التعليم المهني والتقني وعدم ملاءمة نوعية التكوين مع متطلبات سوق العمل
- وسجلت فئة أخرى من الدول صعوبات في التمويل نظرا للتكلفة العالية للتكوين التقني والمهني.

- كما أن من الصعوبات التي اعترضت بعض الدول عند العمل بهذه التوصية اختلاف المصطلحات التربوية واختلاف السلم التعليمي العربي.

المقترحات:

- تكثيف الحملات التوعوية لتعريف الشباب والأولياء بأهمية التعليم المهني، ورفع المنح للموجهين إليه.
- إحكام ربط الجسور بين التعليم والتكوين،
- ومخاطبة جهات العمل لتقديم بيانات دقيقة وواضحة عن سوق العمل.
- تدريب المعلمين على أنظمة المعلومات التربوية قصد استعمالها في عملية التعلم وتنظيم ورش مشتركة لتبادل الخبرات والمستجدات.
- توحيد المصطلحات التربوية في الوطن العربي.

وقد قامت الألكسو ولا تزال بإعداد معاجم في هذا المجال : معجم المصطلحات التربوية والمعجم التقني متعدد اللغات بالتعاون بين مركز تنسيق التعريب بالرباط ومؤسسة GIZ.

ثانيا :التوصيات الموجهة إلى المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم
بلغ عدد التوصيات الموجهة إل المنظمة ثلاث توصيات.

التوصية الأولى :

بناء معايير للتعليم ما بعد الأساس (الثانوي) تسمح بالتقريب بين الأنظمة التربوية في الوطن العربي والاستفادة من النماذج العربية والعالمية.
وقامت المنظمة في هذا الاتجاه بالآتي :

- إعداد المخطط الفني للمعايير العربية للتعليم في ضوء الاتجاهات العالمية والعربية تضمن مراحل الطفولة المبكرة والتعليم الأساسي بحلقتيه والتعليم الثانوي العام والتعليم الثانوي الفني والمهني، وتضمنت كل مرحلة من المراحل المذكورة معايير المتعلم، والمعلم والمناهج ، والإدارة المدرسية، والبنية التحتية، وتقانات المعلومات والاتصال، الخ .

- وتم تكليف فريق خبراء متخصص من عدد من الدول العربية لإنجاز المعايير، في صورة كتاب شامل لكل مرحلة وسيتم الانتهاء من وضع المعايير بأجزائها الأربعة في موعد أقصاه شهر نوفمبر 2012 وسيتم عرضه على المجلس التنفيذ وعلى مؤتمر العام في ديسمبر 2012 إنشاء الله..

التوصية الثانية :

وضع دليل مرجعي لجودة مكونات التعليم ما بعد الأساسي (الثانوي) بمختلف مساراته مع إعطاء عناية خاصة لمسار التعليم الفني والمهني.

وفي هذا المجال أعدت المنظمة دليلاً مرجعياً لجودة التعليم الثانوي العام في الوطن العربي اشتمل على ثلاثة فصول رئيسية: مؤشرات جودة التعليم الثانوي، جودة التعليم والتعلم والتقويم والإدارة والإشراف التربوي والنفسي، وملاحظ جودة الطلاب المتخرجين.

وقامت المنظمة بإرسال الدليل في صورته الأولى إلى الدول العربية للتعرف على آرائها ومقترحاتها لتطويره إضافة إلى عرضه على خبراء محكمين لدراسته وضبطه .

التوصية الثالثة :

تنسيق جهود الدول العربية في مجال إنتاج المحتويات الرقمية والبرمجيات التربوية، والعمل بالتعاون مع الدول العربية على إنشاء مركز عربي متخصص في هذا المجال.

وفي هذا السبيل، كلفت المنظمة فريق عمل لإعداد وثيقة مشروع إنشاء مركز عربي للمحتويات التعليمية الرقمية . وقام الفريق برصد مجهودات الدول العربية في استخدام المحتويات التعليمية الرقمية العربية.

وتضمنت الوثيقة في صورتها الأولى خمسة فصول شملت على التوالي: التقانات التعليمية الرقمية، ومؤشرات المحتويات الرقمية التعليمية العربية، والجهود العربية لتطويرها وصولاً إلى مشروع إنشاء المركز العربي للمحتويات الرقمية العربية من حيث الأهداف والمهام والمنتجات والمشاريع والموارد البشرية.

وقامت المنظمة بإرسال الوثيقة في صورتها الأولى إلى الدول العربية لإغنائها وتطويرها وإبداء الملاحظات حولها .

أصحاب المعالي والسعادة رؤساء الوفود، لا بد من تثمين الجهود المبذولة لتجسيد توصيات المؤتمر السابق، والواجب يدعونا إلى تكثيف العمل، وسخاء البذل للنهوض بالتربية في وطننا العربي.

ملحق رقم (11)

تقرير لجنة الخبراء



دولة الكويت - وزارة التربية



المنظمة العربية للتربية
والثقافة والعلوم



التقرير الختامي

لاجتماع خبراء المؤتمر الثامن لوزراء التربية والتعليم العرب

"المعلم العربي بين التكوين الناجع والتمكن المهني"

الكويت 29 - 30 إبريل/نيسان 2012

عقدت لجنة خبراء المؤتمر الثامن لوزراء التربية والتعليم العرب، اجتماعاتها على مدى يومي 29 و 30 ابريل/نيسان 2012 بالكويت برئاسة سعادة الأستاذة مريم الوتيد وكيل وزارة التربية المساعد للبحوث والمناهج ممثل معالي وزير التربية بدولة الكويت بحضور ممثلي الدول العربية ووفد المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم برئاسة معالي الأستاذ الدكتور محمد العزيز ابن عاشور المدير العام للمنظمة.

وفيما يأتي عرض لسير أعمال الاجتماع:

الجلسة الافتتاحية:

بدأت الجلسة الافتتاحية في تمام الساعة 9.30 من صباح يوم الأحد 29 ابريل 2012م بالسلام الوطني الكويتي، ثم تلاوة لآيات من الذكر الحكيم، ثم أقيمت الكلمات الآتية:

كلمة وزارة التربية في دولة الكويت: ألقته سعادة الأستاذة مريم الوتيد وكيل الوزارة المساعد للبحوث والمناهج توجهت من خلالها بتحية تقدير إلى المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم وعلى رأسها معالي الأستاذ الدكتور محمد العزيز ابن عاشور المدير العام ، على جهوده ومعاونه في الإعداد لهذا المؤتمر إضافة إلى جهود المنظمة في مختلف مجالات التربية والثقافة والعلوم ، وتوجهت بالشكر إلى جميع الدول العربية المشاركة في المؤتمر ، ورحبت بالجميع باسم الوزارة وباسم معالي الوزير الدكتور نايف فلاح الحجرف.

وقالت إن هذا المؤتمر الذي يهتم بالمعلم ويستهدف تطوير أساليب إعداده وتدريبه أثناء الخدمة ، والتعرف على واقع إعداده وعلى التجارب العالمية الرائدة في هذا المجال يشكل أهمية خاصة لجميع الدول العربية فالمعلم هو قائد العمل التربوي وهو المرشد وعليه تلقى مسؤولية كبيرة في إعداد الأبناء ومشاركتهم الفاعلة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومن ثم يصبح الاهتمام بإعداده وتدريبه قضية أساسية من أجل تطوير

منظومة التعليم. وطلبت من الاجتماع الخروج بتوصيات عملية تستهدف الارتقاء بالمعلم العربي في مختلف المجالات إعدادا وتدريباً وتمهيناً، وعلى الصعيدين المادي والمعنوي.

واختتمت كلمتها بتجديد الشكر إلى جميع المشاركين في المؤتمر من ممثلي الدول العربية والخبراء وممثلي المنظمة العربية برئاسة مديرها العام الأستاذ الدكتور محمد العزيز ابن عاشور.

كلمة المدير العام للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم: ألقاها معالي الدكتور محمد العزيز ابن عاشور استهلها بتوجيه آيات الشكر والامتنان إلى دولة الكويت أميراً وحكومة وشعباً، ثم تقدم بالشكر إلى معالي وزير التربية بدولة الكويت على استضافة المؤتمر والرعاية التي أولاها لجميع المشاركين فيه ، وأشار إلى أهمية المؤتمر وموضوعه ومحاوره مؤكداً على أن الألكسو تسعى من خلال هذه المؤتمرات إلى بذل الجهود لتطوير التعليم العربي بكافة مجالاته ومستوياته ، إضافة إلى الجهود في مجالات تنمية الثقافة العربية واللغة والعلوم وتوجه بالشكر إلى الأستاذة مريم الوتيد الوكيل المساعد لوزارة التربية للبحوث والمناهج وإلى السيد الدكتور عبد اللطيف البعيجان الأمين العام للجنة الوطنية الكويتية للتربية والثقافة والعلوم وإلى السادة الخبراء معدي الدراسات وإلى إدارة التربية واختتم كلمته بطلب نقل تحيات واحترام وإكبار معاليه والمنظمة إلى سمو أمير دولة الكويت على كل الرعاية التي تحظى بها المنظمة من لدن سموه وحكومته الرشيدة متمنياً للاجتماع التوفيق والنجاح .

كلمة إدارة التربية بالألكسو: ألقاها سعادة الأستاذ الدكتور أحمد سيد خليل مدير إدارة التربية استهلها بتوجيه تحية إكبار إلى دولة الكويت الشقيقة وبخاصة إلى صاحب السمو الأمير صباح الأحمد الجابر الصباح أمير دولة الكويت، وإلى معالي وزير التربية والتعليم ووزير التعليم العالي على استضافتها لمؤتمرنا مكبراً ما وجدنا من كرم الضيافة وحفاوة الاستقبال. كما توجه بالشكر إلى معالي الدكتورة مديحة الشيبانية وزيرة التربية والتعليم بسلطنة عمان، رئيس المؤتمر السابع لما بذلته من سخي الجهود والتعاون

المثمر مع المنظمة وإدارتها طيلة مدة رئاستها الموفقة، والتحية أيضا للخبراء الأجلاء الذين تحملوا عناء السفر للمشاركة في أعمال المؤتمر.

وقال إن اختيار موضوع هذا المؤتمر وهو " المعلم العربي بين التكوين الناجع والتمكن المهني " يمثل نقطة ارتكاز في المنظومة التربوية، وهذا ما أشار إليه البرنامجان المصيريان لمستقبل التعليم في الوطن العربي المنوطان بعهدة الأكسو خطة تطوير التعليم في الوطن العربي، والبرنامج العربي لتحسين جودة التعليم، ولا يخفى على حضراتكم أن الاهتمام بالمعلم العربي من خلال إعداده وتدريبه وتمهينه ليقابل التقدم الهائل عالميا في حقول المعرفة المختلفة، وعلى رأسها القفزة الهائلة في حقل المعلومات والرقمنة أمر ضروري للوصول إلى نظام تعليمي عربي يستجيب لما يمليه عليه التحول نحو مجتمع المعرفة.

وفي الختام كرر الشكر والتقدير لكل من ساهم في الإعداد والتنظيم لهذا المؤتمر، وخص بالشكر دولة الكويت ممثلة في وزارة التربية والتعليم العالي، واللجنة الوطنية. متمنيا للجميع التوفيق والنجاح.

الجلسة الإجرائية:

عقدت الجلسة الإجرائية برئاسة الأستاذة مريم الوتيد وكيل الوزارة المساعد للبحوث التربوية والمناهج وتم خلالها:

اختيار الأستاذة مريم الوتيد من وفد الكويت رئيسا لاجتماع الخبراء.
واختيار الدكتور بصري صالح سلمودي من وفد دولة فلسطين مقررا.
وتكونت لجنة الصياغة على النحو الآتي:

السيد / سعود الحربي	دولة الكويت
السيدة/ بشرى بغدادى عذرة	الجمهورية اللبنانية
السيد / موفق علي غلام	جمهورية العراق
السيد/ شبل بدران محمد الغريب	المنظمة العربية
السيد / رمضان محمد رمضان	جمهورية مصر العربية

السيد / عيسى علي طاهر	مملكة البحرين
السيد / عصام حسين الجامع	جمهورية الصومال
السيد / مازن الخطيب	الجمهورية اللبنانية
السيد / أحمد سيد خليل	المنظمة العربية
السيد / محمد بن سعود المقبل	المملكة العربية السعودية
السيد / يحيى الصايدي	المنظمة العربية
السيدة / أفرح الرياشي	دولة قطر
السيدة / نور الهدى الرشيد	دولة قطر
السيدة / ابتسام الحاي	دولة الكويت
السيدة / حياة وادي	المنظمة العربية
السيد / محمد الزعبي	المملكة الأردنية الهاشمية
السيدة / عزيزة الحشالفة	المملكة المغربية

جلسات العمل

جلسة العمل الأولى:

عقدت جلسة العمل الأولى صباح يوم الأحد 29 إبريل/نيسان على الساعة العاشرة، وفيها تم عرض أوراق العمل الآتية ومناقشتها:

1. واقع تكوين المعلم وتمكينه المهني في الدول العربية:

اهتمت الدراسة بواقع تكوين المعلم العربي وإعداده وتمكينه مهنيًا، وذلك من خلال التعرض للاتجاهات العامة لمناهج تكوين المعلمين والمؤسسات التعليمية المعنية بهذا التكوين ومظاهر التمكين المهني للمعلم من خلال صورته عن نفسه وصورة المجتمع عنه، وعلاقاته مع طلابه والمؤسسة التعليمية وإدارتها، وكذا الرضا المهني للمعلم عن أدائه وصورة المجتمع عنه. ثم تناقش أيضاً أهم مكونات تكوين المعلم في البلاد العربية كتصور مستقبلي في ضوء تلك التغيرات والتحديات، وأحد متطلبات

تحسين صورة المعلم لذاته وصورته في المجتمع. كل ذلك انطلاقاً من إنه لا تقدم لأمة من الأمم في عالمنا المعاصر إلا بالتعليم، والتعليم وحده هو القادر على قيادة المجتمع نحو التقدم و الرقى، ونقصد هنا بالتعليم، المؤسسة التعليمية معلمين وطلاباً وإداريين ومناهج وبرامج دراسية وبيئات تعلم وتعليم فاعلة.. إنه الوسيلة والآلية التي ثبت نجاحها عبر التاريخ الإنساني في كافة المجتمعات الإنسانية شمالاً وجنوباً، شرقاً وغرباً، لم تحرز أية أمة تقدماً على كافة الأصعدة، إلا من خلال نظام تعليمي حر وديمقراطي، يسعى إلى تكوين مواطنين نقديين قادرين على الفعل والحركة نحو أنفسهم ومجتمعهم.

2.تحسين برامج الإعداد المسبق للمعلمين في مؤسسات إعداد المعلم: وقد اشتملت الدراسة على جزأين تناول الجزء الأول تحسين برامج الإعداد المسبق للمعلمين في مؤسسات إعداد المعلم، من خلال الوقوف على التطور التاريخي لبرامج الإعداد وأهم مشكلات برامج الإعداد في الوطن العربي، مع ذكر بعض التجارب العالمية في مجال برامج إعداد المعلمين، والتركيز على مواصفات المعلم الناجح. كذلك تناولت أهم التوصيات والمقترحات التي تم طرحها حول برامج إعداد المعلمين في الوطن العربي عن طريق المؤتمرات أو الاستراتيجيات والخطط العربية ومن ثم الوقوف على أوجه تحسين برامج كليات ومعاهد التربية باعتبارها الأجهزة التي تقوم بإعداد المعلمين سواء عن طريق المعايير أو التمهين وما يرتبط بهما، وقد تناول هذا الجزء بعض المقترحات الخاصة ببرامج إعداد المعلمين في الوطن العربي لتكون نقطة استكمال لكل ما سبق من جهود في هذا المجال . ثم تناول الجزء الثاني دور المعلم في منظومة التعلم الإلكتروني: عوامل النجاح والتحديات، وقد أشار إلى أن التعلم الإلكتروني يعد اليوم من أهم الركائز التي تدعم العملية التربوية والتعليمية وتحولها من طور التلقين والتعلم السلبي إلى طور الإبداع والتفاعل والاعتماد الذاتي والتعلم الإيجابي. ثم تناول المحاور الأساسية الآتية "إستراتيجية التعلم الإلكتروني في دولة

الكويت، ودور المعلم في بيئة التعلم الإلكتروني. ودعم المعلم لتحقيق التغيير. واختتمت الورقة بالعديد من التوصيات لتفعيل دور المعلم في بيئة التعلم الإلكتروني.

توجهات النقاش:

بعد مناقشة الوقتين برزت التوجهات الآتية:

- التأكيد على أهمية الانتقال بدور المعلم العربي من الصورة التقليدية باعتباره ناقلاً للمعرفة إلى اعتباره ميسراً لعملية التعليم والتعلم، لما لهذا الدور من أهمية في تحسين نوعية التعليم والتعلم في التحول إلى مجتمع المعرفة من خلال برامج التطوير المهني.
- أهمية التنسيق بين مؤسسات إعداد المعلمين وتدريبهم ووزارات التربية والتعليم والتعليم العالي حول برامج ومناهج إعداد المعلمين وتدريبهم، بما يحقق الانسجام بين مخرجات هذه البرامج واحتياجات النظم التربوية والتعليمية من الأطر البشرية.
- رفع كفاءة العاملين المعنيين بإعداد المعلمين وتأهيلهم في مؤسسات الإعداد والتدريب.
- التأكيد على أهمية توافر مراكز معتمدة متخصصة لتدريب المعلمين أثناء الخدمة، والعمل على رفع مستوى المتوافر منها.
- ضرورة توفير عوامل الجذب لمهنة التعليم ووضع الآليات والمعايير المناسبة لاختيار الطلبة المتميزين وتوجيههم للالتحاق بمؤسسات إعداد المعلمين وتطبيقها بصورة موضوعية.
- الاستفادة من تقانات التعليم والاتصال الحديثة في برامج إعداد وتدريبهم، وإيجاد البنية التحتية اللازمة لذلك، والعمل على تنويع المصادر بحسب البيئات والإمكانات المتاحة.. وتنمية برامج التعلم الذاتي لدى المعلمين.
- ضرورة إيجاد نظم ملائمة لمتابعة المعلمين أثناء الخدمة، ووضع آليات لتقويم أدائهم في ضوء المعايير وتحفيزهم.
- العمل على تبادل الخبرات والمعايير والبرامج في مجال إعداد المعلمين وتدريبهم.

- تعزيز مكانة المعلم الاجتماعية والاقتصادية.
- ضرورة معاونة الدول ذات الأوضاع الخاصة من قبل الدول والمنظمات المعنية.
- وخاصة في مجال إعداد المعلمين وتدريبهم، مع إعطاء عناية خاصة للصومال.
- تشجيع البحوث العلمية وخصوصا الإجرائية منها في مجال تمهين التعليم وتطويره، وتوفير التمويل المناسب لها.
- التأكيد على أهمية تحقيق الانسجام بين برامج إعداد المعلمين قبل الخدمة وبرامج تدريبهم أثناء الخدمة
- ضرورة تقديم الدعم والعناية بالقيادات التربوية والمشرفين والمرشدين التربويين باعتبارهم المعنيين بتطوير أداء المعلم ودعم جهوده.
- تنمية ثقافة المعلم وتعزيز قدراته اللغوية ومهارات التواصل لديه باعتبارها جزءا من برامج إعداده وتدريبه.

جلسة العمل الثانية:

عقدت جلسة العمل الثانية في الساعة الواحدة من بعد ظهر يوم الأحد 29 إبريل/نيسان، وفيها تم عرض أوراق العمل الآتية ومناقشتها :

أساليب إعداد المعلمين وتدريبهم أثناء الخدمة في ضوء النظريات المعرفية الحديثة:

أكدت الدراسة بأنه قد ازداد دور المعلم تشعبا وتعقيدا نتيجة للتغيرات العميقة الحاصلة في المجتمع الإنساني دون أن يتبع ذلك بمراجعة جدية لأساليب تكوين من توكل إليه تربية الناشئة وإعدادهم للانخراط في عالم يتسم بالتعقد واللايقين. لذلك اهتمت هذه الورقة بتحديد ملامح أساليب تكوين المعلمين في ضوء النظريات السيكلوجية الحديثة في مجالي التعلّم والتعليم وأهمها النظريات البنائية والإرقونوميا المعرفية وغيرهما. وهي النظريات التي تعتبر التكوين مسارا يستطيع المعلم من خلاله بناء معارفه وكفاياته المهنية وتطوير تصوراتهِ للعمل التعليمي، تبعا لتغير السياق الذي يواجهه والجمهور الذي

يتعامل معه، فكان التركيز على التعلّات التي يتوجب تحقيقها، وتركيز عمليات التكوين وبرامجه والأساليب الممكن اعتمادها في هذا السبيل.. ومن أهم هذه التعلّات تحليل الممارسة التعليمية والتأمل في النشاط الذاتي والاستفادة من التغذية الراجعة الآتية من آلة المشاهدة (إن توفرت) ومن القائمين على التكوين والطلبة، وكذلك من التجريب ومن أجهزة متابعة التطور الذاتي كالبورثوليو وغيره من الأدوات المساعدة على ولوج المعلم في عالم التمهين. كما طرحت الدراسة مسألة على غاية من الأهمية لتحقيق فاعلية التكوين وهي التي تتعلق بتقييم آثار التكوين الذي لا يمكن تحقيق أي تطوير ناجع بدونه وبضرورة ربط عملية التقييم تلك بالبحث التربوي القائم على تعاون مؤسسات التكوين بالمدارس وبمراكز البحث والجامعات.

1. التجارب العالمية الرائدة في إعداد المعلمين ومدى الاستفادة منها عربياً:

اقتُرحت الدراسة نماذج لإعداد المعلمين من خلال أفضل التجارب والممارسات العالمية التي سجّلت في هذا المجال، والتي تبدو مناسبة وضرورية لإعداد الطلاب للنجاح في القرن الواحد والعشرين. وتستوجب الاستفادة من هذه النماذج في الدول العربية تغييراً أساسياً في مقاربات إعداد المعلمين لتحسين نوعية المعلمين الذي ينعكس على تحصيل الطلاب الأكاديمي. وتهدف التغييرات الأساسية في هذه النماذج إلى تمهين التعليم، وهي تتضمن التالي: جعل القبول في برامج إعداد المعلمين عملية تتطلب اختيار متفوّقين ملتزمين بعملهم. وإيلاء برامج إعداد المعلمين الأهمية والدعم اللازمين من المعنيين بإعداد المعلمين (المعلمون أنفسهم، المديرون، أفراد الهيئة التعليمية الجامعية، ومجتمع المدرسة). وإنشاء مدارس للتطوير المهني لدعم تطوير المعلمين مهنيّاً. وإشراك المعلمين ذوي الخبرة والجدارة في إعداد المعلمين الجدد وتأهيلهم وتدريبهم خلال السنة الأولى من تعليمهم. وهذا يتطلب إيجاد برامج خاصة لدعم المعلمين في مختلف المدارس. وتزويد المعلمين بمختلف مهارات البحث التي تركّز على تطوير التعليم في المدرسة مما يساعدهم على اتخاذ قرارات مبنية على بيانات وأدلة ملموسة. كما أشارت

الدراسة إلى أن التغييرات المطلوبة تتطلب تغييراً بنيوياً لإعداد المعلمين، والمدارس، ووزارات التربية. بالإضافة إلى ذلك، فإن هذه البرامج تجعل من التربية والتعليم أولية وطنية من خلال رصد الموارد البشرية والمادية. ورغم صعوبة هذا التغيير، إلا أنه يبقى ضرورة من أجل إعداد الطلاب في الدول العربية كي يتمكنوا من العيش والعمل بنجاح في القرن الواحد والعشرين.

توجهات النقاش:

- بعد مناقشة الورقتين برزت التوجهات الآتية:
- التأكيد على أهمية تشخيص الواقع والتجارب السابقة حتى تتمكن الهيئات المعنية بالمعلم من بناء برامج ونظم واقعية مستندة على المستجدات العلمية والتجارب المحلية والعالمية.
- وضع دراسات وأبحاث حول مختلف المسببات المؤدية إلى تدني مستوى التعليم العربي.
- تطوير سياسات وآليات للاستفادة من الموارد البشرية الوطنية المؤهلة للمساهمة في تطوير نظم إعداد المعلمين وتأهيلهم وتنفيذها.
- تطوير برامج إعداد المعلمين وتدريبهم في ضوء المعايير الدولية.
- إعطاء عناية خاصة لفترة التربية العملية أثناء الإعداد باعتبارها مكوناً أساسياً من مكونات التمهين.
- وضع آليات محددة لقياس أثر برامج إعداد المعلمين وتدريبهم.
- العمل على وضع آليات ومعايير مشتركة لاعتماد منح رخص مزولة مهنة التعليم بما يعزز تمهين التعليم والرفع من مكانته، ويسهل من حركت المعلمين واستفادة الدول العربية منهم في الوطن العربي وخارجه.
- تطوير مجموعات الممارسة في إطار تبادل الخبرات والتطوير المهني على مستوى المدرسة.
- تقويم مسار النمو المهني والوظيفي للمعلم وربطه بمسار التطوير المهني.

- تمكين المعلمين من المشاركة الفاعلة في عمليات التطوير التربوي.

جلسة العمل الثالثة:

عقدت جلسة العمل الثالثة في تمام الساعة التاسعة والنصف من صباح يوم الاثنين 30 إبريل/نيسان وفيها تم عرض الأوراق الآتية ومناقشتها:

1. توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تكوين المعلمين في البلاد العربية: الواقع وإمكانات التطوير.

بحثت الورقة في مجال دمج تكنولوجيا المعلومات وتوظيفها في تكوين المعلمين ورفع أدائهم وتحسين أدوارهم داخل البيئة المدرسية وخارجها من خلال ما تقدمه هذه التكنولوجيا من عناصر قادرة على التغيير المطلوب والمأمول حال استخدامها وتوظيفها توظيفاً سليماً ورشيداً ممنهجاً، تراعى فيه نظريات التعلم وطرائقه واستراتيجياته بعيداً عن الاستخدام لمجرد الإعجاب والاستعراض دون إحداث الأثر المترتب على توظيف هذه التكنولوجيا ودمجها لتحسين جودة العملية التعليمية والتعلمية داخل البيئة المدرسية وخارجها. فتبدأ الورقة بعرض بعض التعاريف الخاصة بتكنولوجيا المعلومات والفرق بينها وبين تكنولوجيا التعليم ثم تنتقل الورقة للحديث عن واقع تكنولوجيا المعلومات والاتصال في التعليم بالوطن العربي وتعرض أمثلة لتجارب بعض الدول العربية في مجال دمج تكنولوجيا المعلومات والاتصال في التعليم، وذكر أبرز التكنولوجيا العالمية المستخدمة وتنوعها، وتعرض لاحقاً على تعريف الفجوة الرقمية في مجال المعلوماتية، وأسبابها، و سعي الدول العربية لتضييق الفجوة المعرفية والتزاماتها ومشاركاتها في الجهود العالمية من خلال المؤتمرات الخاصة بالمعلوماتية، وتم التطرق لمؤشر جاهزية الدول للاستفادة من أحدث التطورات التكنولوجية (Networked Readiness Index (NRI)) ومحاوره المختلفة وهو أحد المؤشرات العامة التي ينبغي على دولنا العربية العناية به وتحقيق مركز متقدم كسائر الدول المتقدمة، كما تتطرق الورقة لأحدث تصنيف للدول العربية في مؤشر جاهزية الحكومة الإلكترونية الذي أصدرته الأمم المتحدة لعام 2012 م مقارنة بتصنيف عام 2010 م، وفي ضوء النقص الواضح

للبيانات والمعلومات تفصح الورقة عن أهم التحديات السياسية المطروحة أثناء تطوير معهد اليونسكو للإحصاء لمؤشرات التعليم.

2. سياسات تأهيل المعلمين بالوطن العربي دراسة ميدانية (الأردن . تونس . جيبوتي . فلسطين . لبنان . مصر . اليمن) أعدها البنك العالمي .

شرع البنك الدولي في 2010، في إنجاز دراسة إقليمية (شرق أوسط وشمال إفريقيا حول السياسات الخاصة بالمعلمين. وهدفت الدراسة إلى تشخيص الواقع بالاعتماد على مؤشرات تتعلق الجوانب المختلفة لمهنة التعليم (الانتداب، الإعداد والتأهيل، الممارسات التعليمية والحوافز ...) وقد شملت هذه الدراسة البلدان العربية الآتية: الأردن، تونس، جيبوتي، فلسطين، لبنان، مصر اليمن. وسيتم توسيعها إلى دول عربية أخرى في مرحلة لاحقة، وتندرج هذه الدراسة ضمن مبادرة البنك الدولي والتي تبلورت بالتعاون مع المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم في البرنامج العربي لتحسين جودة التعليم (ARAIEQ) وذلك في إطار تنفيذ خطة تطوير التعليم.

3. جودة الممارسات التعليمية والقيادة المدرسية في ظل الرخص المهنية .

عرضت الورقة إلى أسباب تبني دولة قطر الرخص المهنية مشيرة إلى أن ذلك استهدف تحسين جودة ممارسات القيادة المدرسية والرفع من المخرجات التعليمية والمهنية، كما أشارت إلى أن الترخيص يتضمن الرخصة المؤقتة والرخصة الكاملة ومدتها ومستواها، ثم عرضت إلى ملف الانجاز المهني بأقسامه المختلفة ونظام التسجيل الإلكتروني، التصديق، الاعتماد وأخيرا تناولت ضمان الجودة والبحث والتطوير من حيث المؤهلات والخبرات والممارسات.

توجهات النقاش :

- توفير رؤية شاملة لتوظيف تقنية الاتصال والمعلومات في المجال التربوي وتفعيل العمل العربي المشترك من خلال لجان مشتركة ومتخصصة لوضع البرامج والخطط والمشاريع الداعمة.
- تشجيع المبادرات الحكومية ومبادرات القطاع الخاص الداعمة لتمكين المعلم من تطوير قدراته في مجال التعليم الالكتروني.
- تطوير بوابة عربية متخصصة لنشر المعلومات والبحوث ورفدها بالمصادر والخبرات بما يعزز فرص الاطلاع على البرامج الرائدة وتبادل الخبرات في مجال إعداد المعلمين وتأهيلهم.
- تطوير سياسات التوظيف لتأمين التوزيع العادل للمعلمين.
- دعوة المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم لتبني مبادرة أسبوع المعلم العربي بما يسهم في رفع مكانته.
- ضرورة الاسترشاد بخطة تطوير التعليم في الوطن العربي كإطار لعملية التطوير التربوي بشكل عام وتطوير المعلم العربي بشكل خاص، والاهتمام بالتوصيات والإجراءات التي يتضمنها الدليل الاسترشادي لتطوير المعلم العربي.

عرض مشروع جدول أعمال المؤتمر الثامن لوزراء التربية والتعليم العرب:

تم عرض مشروع الجدول المقترح للمؤتمر الثامن لوزراء التربية والتعليم العرب، وبعد مناقشته تمت التوصية بالموافقة عليه.

الجلسة الختامية:

عقدت الجلسة الختامية في تمام الساعة الواحدة والنصف من بعد ظهر يوم الاثنين 30 ابريل 2012 تم فيها عرض التوجهات والتوصيات ، وبعد مناقشتها وافق الاجتماع على التوصيات في صيغتها الآتية:

أولاً - توصيات موجهة إلى الدول العربية:

دعوة الدول العربية إلى :

- وضع آليات للتنسيق بين مؤسسات إعداد المعلمين وتدريبهم ووزارات التربية والتعليم والتعليم العالي حول برامج ومناهج إعداد المعلمين وتدريبهم، بما يحقق الانسجام بين مخرجات هذه البرامج واحتياجات النظم التربوية والتعليمية من الأطر البشرية.
- توفير مراكز معتمدة متخصصة لتدريب المعلمين أثناء الخدمة، والعمل على رفع مستوى المتوافر منها.
- تشجيع البحوث العلمية وخصوصاً الإجرائية منها في مجال تمهين التعليم وتطويره، وتوفير التمويل المناسب لها.
- العمل على زيادة ساعات الدراسة في مراحل التعليم العام بما يتوافق مع المؤشرات الدولية، وظروف الدول.
- تمكين المعلمين من المشاركة الفاعلة في بناء السياسات وعمليات التطوير التربوي.
- رفد المرصد العربي للتربية بالمبادرات والخبرات الرائدة في مجال إعداد المعلمين وتطويرهم (تنميتهم) مهنيا لتسهيل تبادلها بين الدول العربية.

ثانياً - توصيات موجهة إلى المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم :

دعوة المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم إلى:

1. وضع معايير مشتركة لصالح الدول العربية في مجال إعداد المعلمين وتدريبهم وتقييمهم وذلك في ضوء المعايير الدولية.
2. وضع دليل عربي لتطوير البرامج المتعلقة بإعداد المعلمين وتدريبهم وتقييم جدوى التدريب.
3. وضع دليل عربي لاعتماد منح رخصة (إجازة) مزاوله مهنة التعليم بما يحقق تمهين المعلم العربي وتطويره المهني، ونموه الوظيفي، والرفع من مكانته، ويسهل حركة المعلمين ويحقق الاستفادة منهم في الوطن العربي وخارجه.

4. دعوة المنظمة العربية لإقرار يوم للمعلم العربي بما يسهم في رفع مكانته.

ثالثا . توصية مشتركة موجهة إلى الدول العربية والمنظمة :

دعوة الدول العربية والمنظمة العربية إلى معاونة الدول ذات الأوضاع الخاصة في مجال إعداد المعلمين وتدريبهم، مع العناية الخاصة بالصومال. وبعد مناقشة التوجهات والتوصيات المنبثقة عنها وافق الاجتماع عليها وأوصى بعرضها على مؤتمر أصحاب معالي وزراء التربية والتعليم.

وفي الأخير ألقى سعادة الأستاذة مريم الوتيد رئيسة الاجتماع الوكيل المساعد لوزارة التربية للبحوث والمناهج شكرت فيها المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم على جهودها في تنظيم المؤتمر بالتعاون مع وزارة التربية بدولة الكويت، كما شكرت المشاركين من الدول العربية على مساهمتهم الجادة في نجاح المؤتمر وما قدموه من مداخلات وأفكار ايجابية، وأشادت بجهود لجنة الصياغة، ومقرر الاجتماع النتائج والتوصيات التي تم التوصل إليها، والتي عكست جل المناقشات والأفكار التي تضمنتها أوراق العمل. وختمت كلمتها بتوجيه الشكر إلى معالي الأستاذ الدكتور محمد العزيز ابن عاشور المدير العام للمنظمة العربية على مشاركته في أعمال اجتماع الخبراء ومساهمته الفاعلة وفريق إدارته في نجاح المؤتمر.

وألقى معالي الأستاذ الدكتور محمد العزيز ابن عاشور المدير العام للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم كلمة شكر في بدايتها سعادة الأستاذة مريم الوتيد رئيسة الاجتماع الوكيل المساعد لوزارة التربية للبحوث والمناهج، على حسن إدارتها للاجتماع، كما شكر جميع من أسهم في نجاح الاجتماع من العاملين في وزارة التربية واللجنة الوطنية الكويتية، كما أشاد بالنقاشات الموضوعية التي تحلى بها الاجتماع، ودقة التوصيات التي خرج بها، مثنيا جهود لجنة الصياغة ومقرر الاجتماع، وفي الختام نقل تحياته ومنتسبي المنظمة إلى الكويت أميرا وحكومة وشعبا على حسن الوفادة وكرم الضيافة.

كلمة الأستاذ الدكتور أحمد سيّد خليل
مدير إدارة التربية
بالمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم
في اجتماع الخبراء

بسم الله الرحمن الرحيم

أصحاب المعالي والسادة

رؤساء الوفود

وممثلي المنظمات العربية والإقليمية والدولية

الإخوة الزملاء الخبراء الأجلاء

يطيب لي بداية أن أنقل إليكم تحيات معالي الأستاذ الدكتور محمد العزيز بن عاشور المدير العام للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (الألكسو)، الذي شرفني بتمثيله في اجتماعكم الموقر هذا. ولا أخفيكم أن دعم معاليه ومتابعته الحثيثة وإشرافه المستمر كان له بالغ الأثر فيما نحن عليه الآن، وأني على يقين بأن إدارته الرشيدة لهذه المنظمة تمثل قوة نوعية في الارتقاء بها إلى مستوى الرسالة المنوطة بها.

تحية إكبار لدولة الكويت الشقيقة وبخاصة إلى صاحب السمو الأمير صباح الأحمد الجابر الصباح أمير دولة الكويت، ولمعالي وزير التربية والتعليم ووزير التعليم العالي على استضافتها لمؤتمرنا مكبرا ما وجدنا من كرم الضيافة وحفاوة الاستقبال.

والشكر لمعالي الدكتورة مديحة الشيباني وزيرة التربية والتعليم بسلطنة عمان، رئيس المؤتمر السابع لما بذلته من سخي الجهود والتعاون المثمر مع المنظمة وإدارتها طيلة مدة رئاستها الموقفة، ولاشك أن هذا الدعم السخي هو خير حافز لنا لمضاعفة الجهد والمضي قدما بحزم وثبات نحو مزيد الارتقاء بعمل المنظمة وإشعاعها عربيا ودوليا.

والتحية أيضا للخبراء الأجلاء الذين تحملوا عناء السفر للمشاركة في أعمال المؤتمر، وتقديم
عصارة خبراتهم الثرية لخدمة أمتنا والإسهام في رقيها وعزتها من خلال البحوث والدراسات التي قاموا
بها.

أصحاب المعالي

السيدات والسادة

لقد دأبت المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم منذ إنشائها على تطوير المنظومة التربوية
العربية والارتقاء بها بما يسمح بإنشاء جيل عربي واع ومستنير، كما أنها تستجيب بشكل مقنع لآمال
الدول الأعضاء وإيجاد شراكات فاعلة تعمل على استمرارية تنفيذ البرامج والأنشطة إيماناً منها بدورها
القيادي في تأكيد الهوية الثقافية العربية ودعم التوجه الحضاري العربي.

إن اختيار موضوع هذا المؤتمر وهو " المعلم العربي بين التكوين الناجع والتمكن المهني "
يمثل نقطة ارتكاز في المنظومة التربوية، وهذا ما أشار إليه البرنامجان المصيريان لمستقبل التعليم
في الوطن العربي المنوطان بعهدة الأكسو خطة تطوير التعليم في الوطن العربي، والبرنامج العربي
لتحسين جودة التعليم، ولا يخفى على حضراتكم أن الاهتمام بالمعلم العربي من خلال إعدادة وتدريبه
وتمهينه ليقابل التقدم الهائل عالمياً في حقول المعرفة المختلفة، وعلى رأسها القفزة الهائلة في حقل
المعلومات والرقمنة أمر ضروري للوصول إلى نظام تعليمي عربي يستجيب لما يمليه عليه التحول
نحو اقتصاد المعرفة، وقادر على إنتاج قوة عمل تربوية بمؤهلات وقدرات عالية الأدوار ومتعددة
المعارف.

السادة الخبراء

الحضور الكريم

في الوقت الحاضر يشهد العالم المعاصر تحولات جارفة، وصراعات في المصالح تضع الوطن العربي أمام تغيرات بعيدة المدى، قد تعيد تشكيل الحياة الإنسانية فيه بجميع أبعادها لمواجهة هذه التحولات والصراعات، يأتي اليوم مجتمع المعرفة حيث هناك نمو في كافة المعارف والعلوم، وأصبح التسابق بين المجتمعات نحو الاستفادة من المعرفة وتحويلها إلى قوة ومصدر تقدم أمرا مشاهدا وملموسا، فتسابقت المجتمعات إلى مجتمع المعرفة.

ويعدّ بناء مجتمع المعرفة قضية تربوية، فهو يتطور ويتنامى مع تطوّر نمو المتعلمين، كما أنه في الوقت نفسه مجتمع يتنامى مع حياة الإنسان في سياق تعليم مستدام مدى الحياة، كما أن التربية ومجتمع المعرفة جانبان متكاملان لمجتمع عصري، حيث أكدت الاتجاهات التربوية الحديثة ضرورة الاهتمام ببناء مجتمع المعرفة، ولهذا فالأمر يحتم لإقامة هذا المجتمع ضرورة النهوض بالعنصر البشري وذلك بالبحث عن السبل الفعّالة القادرة على بناء هذا العنصر، بحث يكون قادرا على اكتساب المعرفة وتطبيقها وإنتاجها وكيفية استخدامها.

ولكي يتمكن التعليم - فعلا - من تلبية متطلبات مجتمع المعرفة، فإنه ينبغي تخريج نوعية من المتعلمين القادرين على تنمية أنفسهم باستمرار، ولا يتم ذلك إلا بتوفير المناخ التعليمي المناسب وتخريج المعلمين المؤهلين، حيث إن رسالة المعلم أصبحت اليوم أكثر من أي وقت مضى ذات أبعاد حضارية مصيرية شاملة. وبالتالي فإعادة النظر في الأدوار الحضارية للمعلم أصبح من الواجبات الكبرى للقيادات التعليمية والتربوية والاجتماعية والسياسية بصورة عامة.

ولمّا كان الأمر بهذه الصورة والتعقيد، ولما كان للعولمة والمعلوماتية أبعاد حضارية وكونية، تطّلب الأمر إعادة النظر في فلسفة التعليم ومراجعتها بصورة نعيد فيها تأكيد الأصالة الذاتية لأمتنا وثقافتنا، كما نستوعب فيها المنجزات الضخمة في مناهج وأساليب وتقنيات التعليم والتربية والاتصال والإدارة والتوجيه والتسيير الحديثة.

وفي ضوء متطلبات مجتمع المعرفة نحن بحاجة إلى تغيير في أدوار المعلم المستقبلية. وبالتالي إعادة النظر في برامج إعداده وتدريبه من خلال التنمية المهنية لما لها من أهمية بالغة في تطوير الأداء التدريسي له.

كما أنها المفتاح الأساسي لإكساب المهارات المهنية والأكاديمية له للتصدّي لكل التحوّلات والتغيرات التي يشهدها مجتمع المعرفة. وفي ضوء ذلك فإن تغيير دور المعلم صار مطلباً مجتمعياً باعتباره أهم عناصر المنظومة التربوية استناداً إلى دوره الجديد لمواجهة متطلبات مجتمع المعرفة.

السادة الخبراء

الحضور الكريم

لا يخفى عليكم أن المؤتمر الثامن لوزراء التربية والتعليم العرب والذي تحتضنه دولة الكويت الشقيقة يأتي في إطار خطة تطوير التعليم في الوطن العربي، وضمن سلسلة المؤتمرات الوزارية التي دأبت المنظمة على عقدها منذ زمن طويل سيتصدّى لأهم الموضوعات التي نحن أحوج إليها من أي وقت مضى، وإن الدراسات والبحوث التي قمتم بإعدادها ستمثل ركائز أساسية فيما نتطلع إليه من توصيات من مؤتمرننا الموقر، وكذلك الوفاء بالانتظارات التي تنتظرها أمتنا العربية، وإننا إذ نعول

عليكم أيها الخبراء الأجلاء وعلى ما تقدمتم به من بحوث ودراسات قيمة تمثلت في ست دراسات

هي :

- واقع تكوين المعلم وتمكينه المهني في الدول العربية.
- تحسين برامج الإعداد المسبق للمعلمين في مؤسسات إعداد المعلم.
- التجارب العالمية الرائدة في مجال تكوين المعلمين ومدى الاستفادة منها عربيا.
- تطوير أساليب إعداد المعلمين وتدريبهم أثناء الخدمة في ضوء النظريات المعرفية الحديثة.
- تمهين المعلم العربي بين الواقع والمأمول.
- توظيف ثقافة المعلومات والاتصال في تكوين المعلمين في الدول العربية : الواقع وإمكانية التطوير .

الخبراء الأجلاء

إننا ننتظر من سعادتكم أيضا الكثير من نقاشاتكم الجادة والرؤى المعمقة والتوجهات الأساسية قصد الوصول إلى ما يمكن أن تخرج به من توصيات تسهم في تحقيق أهداف هذا المؤتمر والنتائج المتوقعة، والتي بدورها تأتي في إطار أهدافنا الكبرى وغاياتنا النبيلة لفائدة أمتنا العربية وأجيالنا المستقبلية ومواكبة التقدم الهائل عالميا في ضوء المعرفة المختلفة.

واني على يقين بأن التوصيات التي ستخرج من هذا المؤتمر ستكون واجبة التنفيذ، والمنظمة بدورها سنتابع الإجراءات المتخذة من قبل الدول بخصوصها والتعرف على النتائج المحققة والصعوبات التي واجهت تنفيذها.

السيدات والسادة

لا يسعني في الختام إلا أن أكرر الشكر والتقدير لكل من ساهم في الإعداد والتنظيم لهذا المؤتمر، وأخص بالشكر دولة الكويت ممثلة في وزارة التربية والتعليم العالي، واللجنة الوطنية. ولا يفوتني أن أحيي زملائي في إدارة التربية بالمنظمة على ما بذلوه من جهود طيبة في إعداد التقارير والوثائق الخاصة بالمؤتمر، متمنيا لمؤتمركم النجاح والوصول إلى النتائج المرجوة. وفقكم الله وسدد خطاكم، والخير أردت وعلى الله قصد السبيل.

الأستاذ الدكتور أحمد سيد خليل

مدير إدارة التربية

المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم

ملحق رقم (12)

كلمة معالي الأستاذة لميس مصطفى العلمي
وزير التربية والتعليم العالي بدولة فلسطين
بشأن تقرير التعليم في القدس

معالي الوزراء

الأخوات والإخوة كل باسمه ولقبه

إنه لمن دواعي سروري المشاركة في هذا المؤتمر الهام مقدمة الشكر والتقدير لدولة الكويت الشقيقة أميرا وحكومة وشعبا على حسن الضيافة والتنظيم ، كما أتقدم من معالي المدير العام للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم .ولطاقم المنظمة بالشكر على الجهد الطيب في الإعداد لمؤتمرنا هذا ومتابعة نتائجه.. متمنية لهذا المؤتمر النجاح والتوفيق خدمة للأمة العربية كما أتقدم منكم بالشكر والتقدير على متابعتكم ودعمكم للتعليم في فلسطين بشكل عام وفي المدينة المقدسة بشكل خاص.....فقضية التعليم باتت من أهم وأخطر القضايا التي تواجهها مدينة القدس.. فنحن أمام واقع فريد وأمام تحدٍ حقيقي يرتبط بهوية ومستقبل ومصير هذه المدينة المقدسة وأبنائها. بالإضافة إلى التحديات الكبيرة التي يواجهها شعبنا بأكمله نحو الحرية والانعتاق من الاحتلال، الحرية التي يسعى إليها في هذه الأيام أسرانا البواسل بأمعائهم الخاوية في مواجهة إجراءات السجان.

فرغم الجهود المضنية التي بذلت في السنوات الأخيرة للوفاء بمتطلبات التعليم في القدس واحتياجاته اليومية المرتبطة بما يزيد عن 75 ألف طالب وطالبة يدرسون في مدارس المدينة المختلفة، فقد أصبحنا اليوم أمام قضية لها علاقة بالحفاظ على الذاكرة التاريخية وترسيخها....والتمسك بالحقوق.... والعمل على غرس مفهوم الانتماء في قلوب وأذهان أطفالنا.. بالإضافة إلى ترسيخ واقع يحصل فيه جميع أطفالنا في المدينة على التعليم كحق رئيس من حقوق الإنسان.

معالي الوزراء الحضور الكريم

إن تحقيق ما سبق ذكره يتطلب مواصلة جهودنا لتمويل مشروعات خلافة من شأنها توفير البنية التحتية المناسبة للتعليم، متجاوزين حالة يمنع فيها الاحتلال بناء أي مدرسة أو إضافة أي غرفة صفية جديدة في المدينة. حيث أصبح شراء مباني قائمة وتحويلها إلى مدارس هو الحل المناسب لضمان توفير أماكن لأكثر من 5 الاف من الطلبة المقدسيين غير الملتحقين أو الملتحقين بظروف غير مناسبة.

كما يتطلب المضي لتنفيذ الخطط والبرامج التي أعدتها الحكومة الفلسطينية لتفويت الفرصة على الاحتلال تمرير مخططاته التهويدية على مؤسسات القدس التربوية التعليمية. فمنذ احتلالها للقدس عام 1967 تعمل اسرائيل ضمن خطة استراتيجية ممنهجة لضرب قطاع التعليم وربطه بجهاز التعليم الإسرائيلي من النواحي الإدارية والإشرافية والتعليمية. والمعلمون في المدينة يقعون في قلب عملية الاستهداف.

فالاحتلال يتبع أبشع وأخطر الوسائل للسيطرة الكاملة على التعليم في القدس.. وطمس كامل معالم الثقافة الوطنية وضرب عروبة القدس وأسرلتها من خلال التدخل في المناهج الفلسطينية وتشويهها وسلبها روحها وفلسفتها والهدف من رسالتها.. حيث تقوم ببتير كل حرف له علاقة بالانتماء الوطني الفلسطيني .. بما يتماشى وسياسة الاحتلال.

فإسرائيل تعتبر أنها وصلت الى المراحل الأخيرة في معركتها الهادفة إلى السيطرة على الأرض والإنسان. وإزالة الطابع العربي والاسلامي والمسيحي في القدس. لذلك تأتي خطواتها التهويدية وممارساتها العنصرية مكثفة ومتسارعة بصورة غير مسبوقه في الآونة الأخيرة. كما تمنع إقامة المهرجانات الثقافية والتراثية في مدينة حاضنة النشاط

الثقافي.. المدينة التي حصلت على لقب العاصمة الثقافية العربية الدائمة. و تسعى الى السيطرة الكاملة على مدارسنا الخاصة والأهلية العريقة.. تحاول أن تفرض عليها المنهاج المبتور.. من خلال محاولات ابتزازية.. تتعرض لها المدارس في الآونة الاخيرة.. مستغلة الوضع المادي الصعب الذي يعيشه الوطن.

معالي الوزراء

الحضور الكريم..

إن معركة التعليم هي معركة البقاء في القدس.. وهي ليست معركة المقدسين وحدهم.. بل هي معركة جميع الشعب الفلسطيني.. والأمة العربية والإسلامية وجميع الدول والشعوب الرافعة لشعارات حقوق الإنسان.

ونحن إذ ندرك حجم المسؤولية التاريخية الملقاة على عاتقنا. ولنا الفخر أننا نقف في قلب المعركة.. وعلى خط الدفاع.. لنقوم بواجبنا.. ونبطل المخططات الساعية الى تجهيل أبنائنا.. وتجريدهم من انتمائهم وهويتهم الوطنية.. وبالتالي دفعهم نحو سوق العمل الاسرائيلي.. كأيد عاملة رخيصة.. أو طردهم من أرض آبائهم وأجدادهم. فإنني أناشدكم باسم المدينة المقدسة وأطفالها إلى مزيد من الدعم لهذه المدينة من خلال توفير البرامج والمشروعات اللازمة لمقاومة مخططات الاحتلال ودعم حق أطفالنا في الحصول على تعليم حر وآمن فيها.

معالي الوزراء

الحضور الكريم..

لن يفوتني هنا ..أن أوجه تحية إكبار للمجتمع الفلسطيني المقدسي بفئاته المختلفة على وقفته الأبية التي تصدت لمحاولات العبث بعقول طلبتنا.. كما أننا نشمن عاليا الدعم الذي يقدمه الأشقاء العرب والمسلمين والدول الصديقة على كافة الصعد

المادية والمعنوية .. للتغلب على الصعوبات والعقبات والعراقيل التي يضعها الاحتلال في طريق حصول طلبتنا على تعليمهم. وعلى صعيد آخر.. فإنني أدعو الدول العربية الشقيقة والمجتمع الدولي ومؤسسات حقوق الإنسان للقيام بواجبهم.. وتحمل مسؤولياتهم الإنسانية تجاه شعب محتل.. ومدينة مقدسة.. تتعرض بشكل يومي لشتى الممارسات غير الإنسانية وغير القانونية.. فما كانت القدس يوماً بحاجة إلى الدعم كما هي اليوم..

وأتشرف بأن أرفق لمعالیکم تقرير عن التعليم في القدس.

وشکراً.

تقرير
عن التعليم في القدس

التعليم في القدس تحدٍ وصمود... القدس الشريف
2011-2012م



إعداد: ديمة السمان
رئيس وحدة شؤون القدس
وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطينية

مقدمة:

لا شك أن العنصر المركزي والأساسي في عملية التنمية، هو التعليم.. كما أنه المحرك الرئيسي في نهضة الشعوب وتطويرها.

مع التأكيد على أن التعليم هو أهم ركانز الدولة منذ بدايات عصر النهضة.

من هنا تبدأ قصة قطاع التربية والتعليم في العاصمة الفلسطينية المحتلة.

فنظراً لدور التعليم الرئيس في مسيرة النضال والصمود الوطني، فقد اعتلى هذا الحقل الوطني سلم أولويات الاحتلال الإسرائيلي.. بهدف النيل من الإنسان والطالب المقدسي، من أجل تدويبه وصهره في المجتمع الإسرائيلي، وطمس هويته الوطنية، وتفريغه من مضمونه وتوجيه أبنائه إلى سوق العمل الإسرائيلي كأيدي عاملة رخيصة.

ولا عجب.. فقد مرت فلسطين بأكثر من محطة احتلالية: نذكر منها الانتداب البريطاني (1917-1949) الذي استهدف أيضا التعليم الفلسطيني حيث كانت نسبته في تلك الفترة متدنية جدا في فلسطين، بسبب الموازنات الضئيلة التي رصدها الاحتلال لهذا الغرض. فقد كان عدد المدارس قليلا جدا مقارنة بعدد السكان، على الرغم من تأسيس دائرة خاصة للمعارف في ذلك الوقت بحجة خدمة قطاع التعليم. إلا أن نسبة الأطفال الفلسطينيين الذين حرّموا من التعليم بلغت 67%، في السن بين (5-14 سنة)، بينما كانت 3% بين أطفال اليهود.

إذن فالاحتلال يعي تماما أهمية قطاع التعليم ويسعى لتدميره لدى الشعب الذي يحتله.

ومن هذا المنطلق سعت إسرائيل إلى السيطرة التامة على قطاع التعليم في القدس فور أن ضمّتها سياسيا وإداريا إلى سيادتها عام 1967م لتنفيذ مآربها.

كما سيطرت على الأبنية المدرسية الحكومية وألحقتها بجهاز وزارة المعارف الإسرائيلية وبلديته. وأصدرت قانون 564 لعام 1968، بمصادقة الكنيست، الذي نصّ على وضع كافة مؤسسات قطاع التعليم في القدس تحت إشراف الاحتلال.. واعتقلت كوادر التعليم.

وصاحب ذلك إلغاء بعض القوانين الأردنية، وإجراء التعديلات المختلفة على بعضها الآخر، بما يتلاءم مع مصالحها الاحتلالية.. وذلك بناء على دراسة مستفيضة.. ومخططات مدروسة مبرمجة، مستغلة الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي يعيشها الوطن.

توزيع المدارس في القدس.. والجهات المشرفة

تعدد جهات الإشراف.. وغياب المرجعية الواضحة

أي قطاع من القطاعات يحتاج إلى رؤية فلسفية واضحة بهدف تحديد الأولويات ورسم الخطط الكفيلة بدعمه وتطويره.. فما بالك بأكبر قطاع وأهم قطاع.. له علاقة مباشرة بالإنسان وتنميته.

قطاع التعليم في القدس يعاني من تعدد جهات الإشراف، وبالتالي غياب المرجعية الواضحة.

ويبين الجدول التالي توزيع الطلبة حسب الجهة المشرفة
وفق احصائيات 2011-2012

الجهة المشرفة	عدد المدارس	عدد الطلبة	نسبة الطلبة	عدد الشعب
الأوقاف	39	12400	15.03	489
المدارس الخاصة	69	24110	29.22	970
المعارف والبلدية	52	38820	47.06	1275
مدارس معترف فيها شبه حكومية (سخنين)	13	4714	5.71	174
الوكالة	8	2442	2.96	92
المجموع	181	82486	100	3000

وهذا يؤدي إلى غياب رؤية فلسفية وإستراتيجية واضحة المعالم، تتعامل مع الواقع المقدسي بحكمة ومهنية.. حيث تخضع المدارس عملياً إلى خمس جهات إشراف، يضعف التنسيق فيما بينها:

- مدارس (الأوقاف الإسلامية).
- المدارس الخاصة.
- الوكالة.
- المعارف والبلدية.
- مدارس معترف فيها شبه حكومية (سخنين).

أساليب الاحتلال في تدمير قطاع التعليم في القدس

أتبعت إسرائيل خطة محكمة لتدمير قطاع التعليم في القدس من خلال ضرب محاوره الرئيسيّة الثلاث وهم :

- المادة التدريسيّة (المنهاج).
- المتعلّم (الطالب).
- المعلم.

المحور الأول: المناهج التعليمية

فمنذ عام 1967 سعى الاحتلال إلى تهويد المناهج .. حيث تم استبدال المناهج العربية (الأردنية) _ التي كانت تدرّس في ذلك الوقت _ بمناهج إسرائيلية تحمل الفكر الصهيوني، خاصة فيما يتعلق بالعلوم الإنسانية من تاريخ وجغرافيا ومجتمع.

وقد قوبل ذلك بالرفض الشديد من المؤسسات والشخصيات الوطنية ، بالإضافة إلى أولياء أمور الطلبة الذين وعوا تماما لهذه الهجمة الشرسة على مؤسساتنا التعليمية وعلى ثقافتنا الوطنية والعربية، مما جعل المدرسات والمدرسين الأفاضل يرفضون تدريس المناهج الإسرائيلية.

بالمقابل تم تعيين مدرّسين آخرين في مدارس الاحتلال تنقصهم المؤهلات العلمية اللازمة للقيام بدورهم التربوي والأكاديمي بالشكل السليم.

كما تمخّض عن هذا الرّفص فتح مدارس الأوقاف الإسلامية التي كانت بمثابة صمام الأمان الذي أنقذ عروبة المناهج في القدس، حيث استوعبت الطلبة والمدرسين جنباً إلى جنب مع المدارس الأهلية الوطنية، التي كان لها الدور الوطني الكبير، في جعل اسرائيل تتراجع عن قرارها تدريجياً، بعدما تم تفريغ مدارسها من الطلبة، وبذلك تم إعادة المنهاج الأردني الذي كان يدرّس في ذلك الوقت. (مع إجراء بعض التعديلات على معظم مواد العلوم الإنسانية بهدف تزوير وطمس كل ما يمت بصلة للهويّة الفلسطينية).. وأضافت اللغة العبرية كلغة ثانية غير اللغة الانجليزية.

ولم تنته محاولات تهويد المناهج.. فقد تكررت على مدى السنين وبأساليب مختلفة، خاصة بعد أن شنت حملاتها الإعلامية المسعورة على المناهج الفلسطينية، التي دخلت المدارس الفلسطينية لأول مرة عام 2000، حيث وحدت التعليم في جناحي الوطن، كما تضمنت الخصوصية الفلسطينية التي حرم منها الطالب الفلسطيني على مدى السنين، والتي طالما حلم بها الشعب الفلسطيني، حيث سعت جاهدة إلى تقديم مادة دراسية تربية تعليمية اجتماعية متوازنة، تتلاءم وروح العصر، تزخر بالقيم والمبادئ الإيجابية البعيدة كل البعد عن العنصرية والكراهية والعنف والتزييف.. وقد اهتمتها سلطات الاحتلال بأنها مناهج تحريضية، تدعو إلى العنف وكراهية

إسرائيل، وارتفعت الأصوات الدولية تطالب بدراسة المناهج وتحليلها، وسحبت الدول المانحة التي كانت تمول طباعة الكتب مساعداتها متأثرة بما ذكر.

مع العلم أنه تم رفد وتمويل الدراسات المختلفة، لتحليل ودراسة كل حرف جاء في كتب المناهج الفلسطينية ومدى تأثيره على عملية السلام.

وعلى الرغم من نتائج الدراسات التي أثبتت موضوعية المناهج الفلسطينية ومصداقيتها العالية، إلا أن إسرائيل لا زالت تشكو باستمرار من التحريض ضدها عبر المناهج الفلسطينية، وتطالب بإسقاط مفاهيم " وطنية " من الذاكرة الفلسطينية، وإلغاء مصطلح شهيد الوطن في الكتب المدرسية، متناسية أن مناهجها الدراسية العنصرية تسعى إلى تشويه وتزوير التاريخ، كما أنها تعتبر أنها من أهم ركائز نشر الفكر الصهيوني، وهذا ما يمكن تلمسه من خلال سياسات التهويد التي تسعى إلى محو الذاكرة وتغيير المعالم وطمس الحقيقة واستبدال أسماء المدن والقرى والأنهار بأسماء عبرية مثل " صفات " بدلا من صفد، وجبال يهوذا بدلا من جبال القدس .

متجاهلة أن مناهجها تدعو بصورة مباشرة إلى التحريض وإلى العنف، ومتجاهلة أيضا الفتوى اليهودية التي علا صوتها يقول: " اقتلوا الفلسطينيين العماليق " .. حيث يعرّف التراث الديني اليهودي (العمالقة) بأنهم قوم كانوا يعيشون في فلسطين منذ عدة قرون.. وكلف (الرب) بني إسرائيل بشن حرب لا هوادة فيها (بحسب معتقداتهم) .. "اقضوا على العماليق من البداية حتى النهاية.. اقتلوهم، وجرّدوهم من ممتلكاتهم، لا تأخذكم بهم الرأفة، فليكن القتل متواصلا، شخص يتبعه شخص، لا تتركوا طفلا.. لا تتركوا زرعا أو شجرا، اقتلوا بهائمهم، من الجمل حتى الحمار.

كما أن في مجمل كتب الجغرافيا المقررة للطلاب اليهود، لا يتم تحديد حدودا لدولة إسرائيل، بحجة أن هذه الحدود القائمة عرضة للتغيير السياسي، ولا تمثل حدود دولة إسرائيل القديمة التي تمتد من النيل إلى الفرات.

مع العلم أنهم اعترضوا بشدة على المناهج الفلسطينية لأنها لم تحدّد حدودا لدولتها.. كما أنهم رفضوا - حتى - مصطلح (فلسطين التاريخية)!!!..

في ظل هذه الازدواجية يعيش طلابنا الفلسطينيون..

حيث أنّ هناك حوالي 50%، من طلابنا الفلسطينيين في القدس الشريف(وهم طلاب مدارس البلدية والمعارف الإسرائيلية) الذين يدرسون مناهج فلسطينية لعبت بها يد الاحتلال.. وعالج مقصده العديد من المعلومات والحقائق الموثقة الدقيقة، والتي لها علاقة بالهوية الوطنية الفلسطينية والانتماء الوطني.. ولم يغفل عن حذف شعار السلطة الوطنية الفلسطينية، وشعار مركز مناهجها، الذي يعطيها الخصوصية الفلسطينية، ويشعر الطالب بهويته الوطنية.. كما تم حذف احصائيات التعداد السكاني.. (فالصراع ديمغرافي- سكاني).
ولم يأخذوا بعين الاعتبار حق الفلسطيني في الحصول على التعليم الذي يرتأيه مناسبا له ولأبنائه..

الحق الذي كفلته له جميع القوانين والمواثيق الدولية.

متجاهلة أن مناهجها تدعو بصورة مباشرة إلى التحريض وإلى العنف تجاه الفلسطينيين، ومتجاهلة أيضا الفتوى اليهودية التي علا صوتها يقول: " اقتلوا الفلسطينيين العماليق" .. حيث يعرف التراث الديني اليهودي (العمالقة) بأنهم قوم كانوا يعيشون في فلسطين منذ عدة قرون.. وكلف (الرب) بني إسرائيل بشن حرب لا هوادة فيها (بحسب معتقداتهم) .. "اقضوا على العماليق من البداية حتى النهاية.. اقتلوهم، وجرّدوهم من ممتلكاتهم، لا تأخذكم بهم الرأفة، فليكن القتل متواصلًا، شخص يتبعه شخص، لا تتركوا طفلاً.. لا تتركوا زرعاً أو شجراً، اقتلوا بهانمهم، من الجمل حتى الحمار..

والغريب بالأمر أننا لم نسمع من الأصوات التي ارتفعت تطالب بتحليل المناهج الفلسطينية، (ولا حتى همساً) .. أية مطالبة بتحليل المناهج الإسرائيلية وتأثيرها على عملية السلام.. والتي نرى تأثيرها جلياً واضحاً يومياً .. وبشكل مباشر على الحواجز الإسرائيلية .. من خلال ممارسات جنودهم اللاإنسانية.. وخاصة الشباب منهم.. بحق شعب أعزل.. بحق امرأة حامل جاءها المخاض على الحاجز.. بحق شيخ أصيب بأزمة قلبية يمنع من المرور للوصول الى المشفى.. بحق طفل يصارع الموت .. الخ

المحور الثاني: المتعلم (الطالب)

تقوم سلطات الاحتلال بوضع العقوبات المختلفة أمام الطالب في الحصول على حقه بتعليم الزامي مجاني جيد، أيضا ضاربة بعرض الحائط جميع القوانين والمواثيق الدولية التي تضمن له هذا الحق، متغاضية عن مسؤولياتها القانونية تجاه شعب محتل:

✓ حرمان الطالب من الوصول إلى مدرسته بسهولة:

أدى جدار الفصل والتوسع، إلى عزل القدس عن باقي مدن الوطن ، وبالتالي إلى اضطرار نسبة من الطلبة لا تقل عن 20% المرور عبر حواجز مفروضة في محيط المدينة، (ثابتة أو طيارة)، حيث يتسبب بتأخيرهم عن حصصهم الدراسية، أو قد يمنع البعض من الدخول إلى القدس كليا -وفق مزاجية الجندي-.

(دون وجود أيّ استثناءات لطلبة الثانوية العامة أثناء تأديتهم امتحاناتهم). وقد يتم تعطيلهم وحجزهم في بعض الأحيان.. مما يضيع عليهم عامهم الدراسي..

ويبين الجدول التالي حركة الأسرة التربوية اليومية
عبر الحواجز في محيط مدينتهم المقدسة

البيان	الطلبة	المعلمون	موظفي الخدمات
العدد الاجمالي	12483	823	89
يعبرون الجدار يوميا	1642	161	33
النسبة المئوية	% 20	%19.6	% 37.1

✓ حرمان الطالب من التعلم في أبنية مدرسية ملائمة:

جمّد الاحتلال بناء الأبنية المدرسية، ووضع العراقيل المختلفة لاستصدار رخص بناء المدارس، فلم يراعي الزيادة السكانية الطبيعية، مما تسبّب بنسبة اكتظاظ عالية في الغرف الصفية، تؤثر سلباً على أداء المعلم، وبالتالي على عملية تلقّي الطالب، والذي يؤثر حتماً على العملية التعليمية بشكل عام.

فهناك نقص حاد في الغرف الصفية تصل إلى حوالي 1800 غرفة، إذا ما أخذنا بعين الاعتبار أن معظم الأبنية المدرسية هي عبارة عن مباني سكنية مستأجرة. قسم كبير منها متناثرة، لا يضمّها مبنى واحد، لا توحى بالأجواء الحميمة لمدارس نموذجية، ولا تفي بالشروط التعليمية التربوية ولا الصحية ولا النفسية. تنقصها المرافق التربوية المختلفة.. والساحات والملاعب والقاعات والمختبرات والمكتبات.. الخ.

مع العلم أن تكاليف الاستئجار السنوية (لمدارس الأوقاف وحدها) يصل حوالي مليون دولار سنوياً.. مما يشكل عبئاً مادياً على التربية.. ويعطي شعوراً بعدم الاستقرار للمدرسة التي تتعرض لابتزاز بعض مؤجري المباني، الذين يهددون بالإخلاء من وقت إلى آخر.

كما أن القوانين الاحتلالية صارمة على الأبنية المدرسية، بحجة ارتكاب المخالفات نتيجة حاجة ملحة لتهيئة سطح مدرسة، ينقصها ملعب أو ساحة لاستراحة الطلبة.. أو لتوسعة غرفة صفية تتسع لعشرين طالبا يدرس بها أربعون طالبا، على سبيل المثال.. أو لوضع مظلة تقي الأطفال حر الشمس ومطر الشتاء. وبالتالي يتم جباية أكثر من 35 ألف دولاراً سنوياً، لدفع المخالفات والغرامات وأتعاب المحاماة.. مما يحرم الطالب من المرافق التربوية المختلفة في مدرسته.. ومن الساحات والملاعب والقاعات والمختبرات والمكتبات.. الخ.. وبالتالي يؤثر سلباً على علاقته مع

مدرسته.. ومحبه و انتماءه لها.. فلا يشعر أنها لا تلبي احتياجاته الأساسية، وبالتالي لا يجد راحته فيها.

ملاحظة: مع التأكيد على أن نسبة كبيرة من مدارس البلدية والمعارف التي يتلقى فيها المقدسيون تعليمهم، يعيش فيها الطلاب وضعا مأساويا، قد يكون أكثر صعوبة من مدارس الأوقاف الإسلامية، فهناك بعض الغرف الصفية تقبع تحت الدرج، أو عبارة عن مخزن، أو حتى كرفانات أو ملاجئ لا تدخلها الشمس ولا الهواء... الخ مما ينعكس سلبا على تطوير وتنمية العملية التعليمية.(على الرغم من أن المقدسيين يسددون الضرائب المختلفة ولهم الحق قانونيا الحصول على التعليم اللائق والمجاني لأبنائهم، إلا أنه لا يتم تطبيقه لأن الاحتلال يتعامل معهم بصفتهم سكان دائمين وليسوا مواطنين).

إن واقع مدارس البلدية والمعارف يدفع بالعديد من الأسر بالحاق بأبنائهم بالمدارس الخاصة والأهلية، المعروفة بالأقساط الباهظة .. والتي لا يستطيع الالتحاق بها سوى أبناء العائلات الميسورة ماديا.

بالمقابل.. إذا ما تمت المقارنة بين حجم الموازنة لمدارس الطلبة العرب ومدارس الطلبة الإسرائيليين.. نجدها تزيد عدة أضعاف، حيث يتوفر في مدارسهم، شتى المرافق التعليمية المجهزة، بمواصفات وشروط ومعايير عالمية، كي تكون مدرسة صديقة للطفل .. تحبب الطفل بمدرسته وتشجعه على المضي بتعليمه من خلال المشاريع والبرامج المختلفة التي تدعم هذا التوجه.

حرمان الطالب من التمتع بحقه في التعبير عن هويته وثقافته وتراثه وممارسة عبادته : حيث تمنعه من إقامة الاحتفالات المختلفة، ولا تسمح للطلاب بالتوجه الجماعي للمسجد الأقصى لممارسة شعائرهم الدينية، بحجة عدم استصدار تصريح لذلك.

وضع العراقيين المختلفة لإعاقة تكملة الطلبة دراساتهم الجامعية: وعدم اعترافها بشهادة جامعاتهم في مدينة القدس.

المحور الثالث: المعلم

❖ رفض سلطات الاحتلال منح المعلمين من حملة هوية الضفة الغربية التصاريح اللازمة لدخول القدس.. والتعرض لهم على الحواجز.. واعتقالهم وإذلالهم، وفرض الغرامات عليهم عند ضبطهم دون تصريح.

فقد كانت نسبتهم حوالي 60% قبل عام 2000، والآن يشكلون أقل من 28%، مما يؤثر سلبا على نوعية التعليم، لأنهم الأكثر خبرة ومهنية، بتخصصاتهم المختلفة.

❖ المعلمون من حملة هوية القدس يعيشون ازدواجية الراتب الضئيل وغلاء المعيشة في القدس، بالإضافة الى الضرائب والتأمينات الإجبارية المفروضة عليه، مع العلم أن خط

الفقر يصل إلى حوالي 4300 شيكل. وهذا ما لا يحصله المعلم في القدس، فيضطر إلى البحث عن عمل آخر بعد الدوام المدرسي، مما يسبب له الإرباك والتعب، ويؤثر سلباً على أدائه.

أو قد يتسرب كليا من مدرسته، للبحث عن عمل بديل، للحصول على راتب أفضل، يوفر له ولأسرته حياة كريمة. (وغالبا ما يتوجه لمدارس البلدية والمعارف الإسرائيلية إذا ما توفرت له الفرصة، حيث أن الرواتب التي يدفعونها، تزيد عن ضعف راتب مدارس الأوقاف الإسلامية، وقد تصل على ثلاثة أضعاف في بعض الأحيان).

وقد نتج عن ذلك نقص حاد بالتخصصات لدى الكادر التعليمي لمدارس الأوقاف..(خاصة الذكور منهم).

وهذا ما تسعى إليه سلطات الاحتلال.. لينعكس سلباً على العملية التعليمية. وعلى صعيد آخر.. يتعرض بعض المعلمين المقدسيين للاعتقالات أو التحقيق.. وقد يُمنعون من السفر خارج البلاد.

ظواهر سلبية

كل ما ورد أدى إلى:

- ❖ أولاً: وجود حوالي 10 آلاف طالب مقدسي دون أي إطار تعليمي.
- ❖ ثانياً: ارتفاع نسبة العنف بين الطلبة.
- ❖ ثالثاً: بروز ظاهرة خطيرة في المجتمع المقدسي وهي " ارتفاع نسبة التسرب بين الطلبة المقدسيين).

مع العلم أنه لا يوجد أي متابعة حقيقية للتسرب من قبل الاحتلال، على الرغم من أن نسبة التسرب وصلت في مدارس المعارف والبلدية ما يقارب 40.5%، وفق حسابات مديرية تربية القدس، حيث دخل في عام 1998/1997 للصف الأول 2686 طالب، وفي العام 2010/2009م وصل إلى الصف الثاني عشر 1601 طالب، ومع ذلك لم يتم معالجة الأمر بصورة جدية.

- ❖ مع العلم أن هناك نقص حاد في مدارس التعليم المهني، التي قد تكون حلاً مناسباً لمن لا يحالفه الحظ في التعليم الأكاديمي.

ويبين الجدول التالي نسبة التسرب في المدارس التي تشرف عليها الأوقاف ، والوكالة والمدارس الخاصة للعام 2010-2009

اناث		ذكور		المدارس
اساسي	ثانوي	اساسي	ثانوي	
% 1.88	% 0.49	% 4.9	%1.4	مدارس الاوقاف
%1.00	% 0.04	% 1	% 0.70	المدارس الخاصة
----	% 0.25	----	% 0.91	مدارس الوكالة

نتائج ممارسات الاحتلال بحق التعليم في القدس:

واقع التعليم في القدس يشكّل أرض خصبة للانحراف بين الشباب، (الذي يشكل ما نسبته 55% من المجتمع المقدسي)، وبالتالي ارتفاع نسبة تعاطي الكحول والمخدرات، حيث سجلت القدس أعلى نسبة في العالم وهي 7.8%. في حين أن النسبة في العالم لا تزيد عن 6.2%. وفق آخر إحصائية لعام 2009، هناك 6000 مدمن و25000 متعاطي في القدس بين (14-25) عاماً.

مع العلم أن القدس الشرقية تشهد تعاطي المخدرات ليلاً نهاراً.. وفي وضح النهار، ويتم استغلال ساحات بعض المدارس - ليلاً - وكرماً لذلك، أمام أعين الشرطة الإسرائيلية.. دون أي تدخّل منهم.

بالمقابل لا يُسمح بهذه الظاهرة في القدس الغربية.. بل يتم اقتحام الشرطة لأي مقر يُعتقد أنه وكرماً للتعاطي.. وتؤخذ بحق المروجين والمتعاطين الإجراءات اللازمة وفقاً للقانون.

مستجدات عام 2011 - 2012:

يشهد العام الدراسي الجاري تكثيفا وتوسعا غير مسبوق بالتفنين بأساليب تهويد لقطاع التعليم في القدس المحتلة:

فكما ذكر سابقا.. حيث ورد في الجدول الذي تضمن توزيع أعداد الطلبة في مدارس القدس، أن هناك 50%، من طلابنا الفلسطينيين في القدس الشريف (هم طلاب مدارس البلدية والمعارف الإسرائيلية) الذين يدرسون مناهج فلسطينية لعبت بها يد الاحتلال.. فقد وسع - مؤخرا - محاولات تهويده.. حيث قام بمحاولة شمل المدارس المقدسية الخاصة والأهلية.. والذين يشكلون حوالي 28% .. وبذلك تصل نسبة السيطرة الاسرائيلية على التعليم في القدس ما نسبتها حوالي 80%..
وذلك من خلال الخطوات التالية:

• * عممت ادارة معارف الاحتلال في القدس بتاريخ 2011/3/7م قراراً على جميع المدارس الخاصة (المعترف بها وغير الرسمية) التي تتلقى مخصصات مالية منها، يقتضي بالتقيد بشراء الكتب المطبوعة من قبل ادارة البلدية، وذلك في اشارة صريحة الى وجود ارادة لبسط السيطرة وفقا لقانون الاشراف على المدارس، ولغزو المنهاج الدراسي الجديد للأعوام 2011 - 2012، وما يعنبة ذلك من مخططات قادمة لإلغاء المنهاج الفلسطيني الوطني المتبع، واستبداله بمنهاج الاحتلال الذي يطمس الهوية الفلسطينية والعربية في عقول الطلبة.

*فرض تعليق وثيقة الاستقلال الاسرائيلية على جدران المدارس الفلسطينية.

تلقت مدارس القدس كتاباً بتاريخ 17 آذار 2011م من وزارة المعارف الاسرائيلية (قسم التعليم في الوسط العربي) موجهاً لجميع (مدراء المدارس العربية) يلزمونهم بتعليق وثيقة

الاستقلال الاسرائيلية على جدران مدارسهم. وقد تم ارسال الكتاب عدة مرات للتأكيد على ضرورة تنفيذ التعليمات الواردة في الكتاب.

* زيارة المدارس لتسويق فكرة ما يسمى (بالقطار الخفيف):

- يتم زيارة المدارس بحجة الامان والسلامة للطلاب وضرورة توعيتهم والتعامل مع القطار الكهربائي الذي يطلقون عليه اسم (القطار الخفيف) والذي يهدف الى ربط المستوطنات ببعضها البعض وتسهيل حركة المستوطنين داخل الأحياء العربية الفلسطينية، والذي شكل جداراً عنصرياً آخر قطع الأحياء العربية في القدس عن بعضها البعض.
- هذا ويتم في المدارس المقدسية الخاصة تسويق القطار من خلال عرض الايجابيات من وجهة الاحتلال، في ظل رفض مقدسي وفلسطيني وعربي ومؤسسات تعنى بحقوق الانسان للقطار، لما سيجر من انتهاكات أخرى بحق القدس والمقدسيين.

* التوصيات:

* أهمية وجود صندوق خاص بالتعليم في القدس.
توضيح: (على الرغم من وجود عدة صناديق عربية خاصة بالقدس الا أنه لا يوجد صندوق متخصص بدعم قطاع التعليم، خاصة وأن القدس تعيش حالة طوارئ دائمة.. ولا تحتمل الاجراءات البيروقراطية التي تكون بالعادة في المؤسسات الحكومية).

* تقديم منح دراسية لأوائل طلبة القدس بالتخصصات الثلاث (الإنسانية والعلمية والمهنية). - سنويا-.. لمساعدة المتميزين من المقدسيين الحصول على شهادات جامعية.. وعدم دفعهم الى سوق العمل الاسرائيلي - مضطرين - خاصة أبناء ذوي الدخل المحدود.

* دور الاعلام العربي والاسلامي كبير جدا في معركة القدس.. علينا أن نوليها أهمية خاصة.. خاصة في ظل محاولات الاحتلال الاسرائيلي تهويد العاصمة الفلسطينية.. بهدف كسب الرأي العام، للضغط على إسرائيل بوقف ممارساتها غير القانونية تجاه شعب محتل.

* ظاهرة النقص الحاد في تخصصات المعلمين (تحديدا الذكور منهم)، ورفض سلطات الاحتلال بتوفير تصاريح دخول القدس، للمعلمين من حملة هويات الضفة الغربية).. أدى الى تفاقم المشكلة.. وانعكس سلبا على نوعية التعليم.. وعليه.. نوصي بانتداب بعض دولنا العربية الشقيقة لعدد من مدرسي المراحل الثانوية (بالتخصصات العلمية) في مدارس القدس الشريف لسد النقص.. (كالأردن ومصر).

وفي الختام.. نؤكد على أهمية الالتفات إلى هذا القطاع وتنميته من خلال إيجاد أنظمة تعليمية متكاملة تساهم بدعم مسيرة التعليم في القدس، ورصد موازنة خاصة .. من خلال صندوق خاص بالتعليم في القدس .. لكي يبقى التعليم الصخرة التي تتحطم عليها مؤامرات الاحتلال الإسرائيلي في تهويد هذا القطاع. ومستقبل الأمة العربية والإسلامية.. حيث أن القدس ليست مسؤولية الفلسطينيين والمقدسيين فحسب بل هي مسؤولية كل عربي ومسلم.

وهنا أنتهز الفرصة لتقديم جزيل الشكر لكل مبادرة محلية وعربية ودولية تسهم بدعم التعليم في القدس.. حيث أن إيجاد مجتمع فلسطيني متماسك وقوي وصامد على أرضه لا يتم إلا بالعمل الجاد المنظم والمخطط وتهيئة ظروف سبل الصمود والتصدي. وأهم هذه المجالات هي مجال التربية والتعليم فمن خلالها يمكن المحافظة على الهوية والقيم والتراث والدفاع عن حقوقنا والصمود أمام كل الصعاب حيث إن لمدينة القدس دور رئيس في صنع السلام أو السقوط في أتون الحروب مجددا .

ولا زالت القدس تحتاج كافة أشكال الدعم المعنوي والمادي.. فلنحمل جميعنا مسؤولياتنا نحو زهرة المدائن .. لأن أي انهيار - لا سمح الله - سيكون وصمة عار على جبين كل عربي ومسلم.

ملحق رقم (13)

برقية إلى حضرة صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح

أمير دولة الكويت

برقية مرفوعة إلى
حضرة صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح حفظه الله أمير
دولة الكويت المفدى أدام الله فضله

يتشرف الوزراء والمشاركين في المؤتمر الثامن لوزراء التربية والتعليم العرب المنعقد بالكويت من 29 أبريل إلى 2 مايو 2012 بأن يرفعوا إلى سامي مقام سموكم أسمى عبارات الاحترام والإكبار والشكر على كريم رعايتكم وعلى ما لقيناه من كرم الوفادة وحسن الاستقبال من لدن معالي الوزير نايف فلاح الحجرف وزير التربية ووزير التعليم العالي وكافة السادة والسيدات المسؤولين والعاملين في وزارة التربية في دولتكم الموقرة .

ويغتتم المشاركون في المؤتمر هذه الفرصة المباركة ليرفعوا إلى سموكم أحر عبارات التهاني على النجاحات التي حققتها الكويت في مجال النهضة التربوية بفضل رعاية سموكم حفظكم الله وأدام فضلكم.